

## اقتصاد العالم الإسلامي ٢٠٠٨ والأزمة المالية

### ○ المؤشرات الاقتصادية والديموجرافية الكلية

#### للدول الإسلامية في ٢٠٠٨م<sup>(١)</sup>

بلغ عدد سكان الدول الإسلامية الـ٥٧ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م حوالي (١.٤٥) مليار نسمة أي حوالي (٢٢%) من سكان العالم، ينتجون حوالي (٦.٨%) من الناتج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، وبلغ نصيب الفرد في الدول الإسلامية من الناتج المحلي في ٢٠٠٧م حوالي (٢٥٩٥) دولار في العام، وهذا يعتبر أقل من نصيب الفرد في الدول النامية والذي بلغ في نفس العام (٢٧٥٢) دولار، وأقل بكثير من المتوسط العالمي والذي بلغ (٨٣٥٥) دولار في نفس العام ٢٠٠٧م.

**ميزان المدفوعات؛** بلغت صادرات العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٧م (١٣٥٦) مليار دولار، أي حوالي (٩.٨%) من إجمالي صادرات العالم منخفضة عن صادرات عام ٢٠٠٦م والتي بلغت (١٠.٤%) من إجمالي صادرات العالم، وكذلك؛ شكلت حوالي (٢١.٨%) من صادرات الدول النامية، وتشكل الزراعة والنفط نسبة كبيرة منها.

وبلغت واردات العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٧م حوالي (١٢٠٧) مليار دولار؛ أي حوالي (٨.٤%) من واردات العالم مرتفعة عن واردات عام ٢٠٠٦م والتي بلغت (٧.٩%)، وشكلت (٢٠.٣%) من واردات الدول النامية.

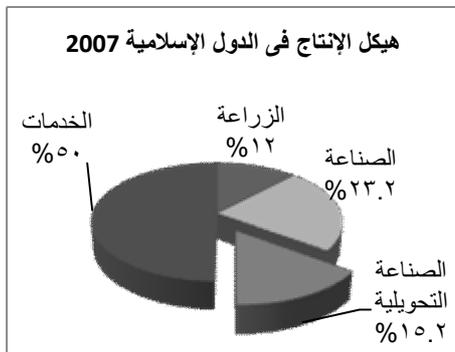
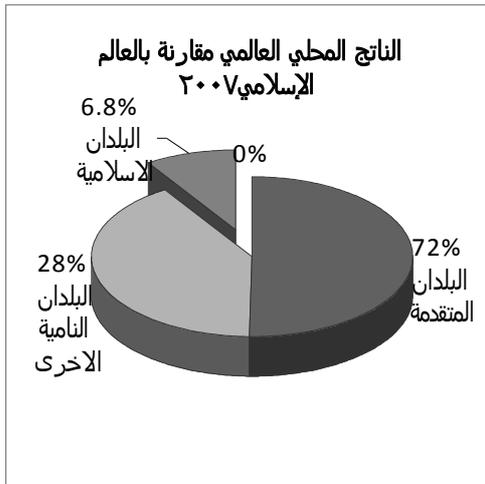
**المديونية؛** بلغ مجموع الديون الخارجية على الدول الإسلامية في نهاية ٢٠٠٦م حوالي (٧٥٢.٦) مليار دولار، وحسب آخر تصنيف للبنك الدولي في ٢٠٠٨م لمستويات المديونية للدول، صُنِّفت ٢٢

### مقدمة:

شهد العام ٢٠٠٨ العديد من المشكلات والقضايا، ذات الطابع الاقتصادي، والتي أثرت بشكل معنوي على العالم الإسلامي وتخطى تأثيرها البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة. فلقد عانت دول إسلامية كثيرة من وطأة ارتفاع أسعار الطاقة، ومرت دول أخرى بأزمة غذائية طاحنة خلقت ضحايا كُثراً، وتساوى الجميع في النهاية في معاناة التضخم الجامح الذي يهدد بمدر جهود مضنية بُذلت للخروج من دائرة الفقر والمرض والأمية، وينذر بشرور تطال الحرث والنسل. ولم ينته العام إلا وصول آثار الأزمة المالية العالمية لمعظم الدول الإسلامية. وكذلك برزت قضية الأزمة الاقتصادية بشكل خاص في الأراضي الفلسطينية ووحشية حصار غزة لتُذهب البقية الباقية من ماء الوجه الإسلامي والعربي. ولذلك، استمر طرح قضية التكامل الاقتصادي الإسلامي بوصفها قضية مصيرية يلح الواقع والمصلحة الإسلامية والعربية عليها قبل أن تنادي بها العقيدة والأيدولوجيا.

وهنا؛ يرصد التقرير ست قضايا، يحاول أن يستعرض تجلياتها ويحلل أسبابها ويستشرف آثارها ومستقبلها، كما يحاول توضيح تداخلها وتشابكها؛ بما يسهم في إلقاء الضوء على الحالة الاقتصادية العامة للعالم الإسلامي عبر العام ٢٠٠٨، وإن كان لا يعنى الحصر الجامع المانع لكل أبعاد هذه الحالة وسماتها.

ولعل من المفيد قبل مناقشة القضايا الاقتصادية للأمم الإسلامية في عام ٢٠٠٨، أن نتناول المؤشرات الاقتصادية والديموجرافية الكلية للدول الإسلامية.



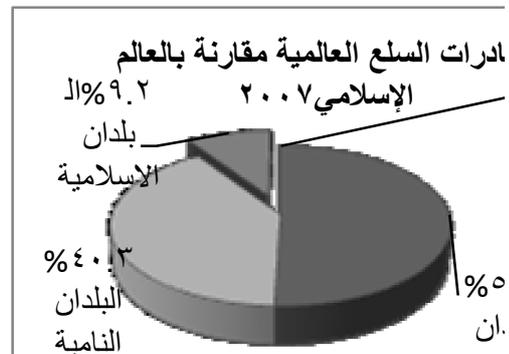
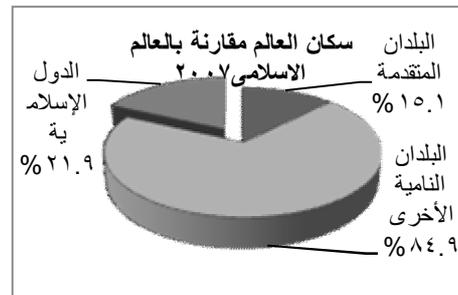
تعكس طبيعة بلدان العالم الإسلامي مستوى مرتفعاً من عدم التجانس الاقتصادي، حيث تقع (٢٢) دولة إسلامية في مجموعة الدول الخمسين الأقل نمواً في العالم، حيث تعتمد بشكل أساسي على تصدير الحبوب، وتقع (١٧) دولة إسلامية ضمن الدول المصدرة للنفط، حيث تعتمد هي الأخرى على تصدير النفط/الغاز بشكل أساسي. ووفقاً لهذا الوضع، فإنه - وفقاً لتصنيفات البنك الدولي - نجد أن هناك (٢٦) دولة إسلامية مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المنخفض، و٢٥ دولة مصنفة في الدول ذات الدخل المتوسط (١٨) ذات دخل متوسط منخفض، و٧ ذات دخل منخفض مرتفع) وبقية ست دول صنّفت ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. كذلك؛ ويلاحظ أيضاً أن عشر دول إسلامية هي (تركيا، وأندونيسيا، والسعودية، وإيران،

دولة إسلامية من الدول المثقلة بالديون العالية والتي تحتاج إلى مساعدة للتخلص منها.

**هيكل الناتج المحلي؛** بلغت نسبة إضافة قطاع الخدمات للناتج المحلي الإسلامي كمتوسط للفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٧) حوالي (٤٩.٧%)، وتتراوح هذه الحصة بين (٢٥.٢%) في نيجيريا و(٨٧%) في جيبوتي، والصناعة حوالي (٣٨.٤%)؛ منها حوالي ١٥.٢% للتصنيع التحويلي، وتعاني الدول الإسلامية عموماً من انخفاض مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي، إلا أن هناك بعض الدول مثل (تركمنستان وماليزيا وأندونيسيا وطاجيكستان وإيران وتركيا وأوزباكستان) يشكل فيها هذا القطاع الصناعي نسباً تتراوح بين ٢٠-٣٥% من الناتج المحلي، وبلغت القيمة المضافة للزراعة حوالي ١١.٩%، وتتفاوت هذه القيمة بين الدول، فتصل إلى ٦٠.١% في الصومال، و١% في قطر.

#### رسوم توضيحية للبيانات الأساسية

##### لاقتصاديات العالم الإسلامي<sup>(٢)</sup>:



والإمارات، وماليزيا، ونيجيريا، وباكستان، والجزائر (ومصر) يبلغ عدد سكانها (٥٨%) من سكان الدول الإسلامية، تنتج (٧٣%) من إنتاج الدول الإسلامية مجتمعة. وتصدر (٧٤.٦%) من صادرات العالم الإسلامي. ويتأثر معدل النمو الإجمالي للدول الإسلامية بأداء هذه الدول، ولقد بلغ معدل النمو للدول الإسلامية في ٢٠٠٨م (٥.٧%) منخفضاً عن أعلى مستوى له في ٢٠٠٤م حيث بلغ (٧%)، وهو أيضاً منخفض عن معدل نمو الدول النامية الذي بلغ في ٢٠٠٨م (٦.٧%).

### ١. ارتفاع أسعار النفط

تحققت في ٢٠٠٨ توقعات المحللين النفطيين، وتخطت أسعار النفط في بدايته حاجز الـ (١٠٠) دولار للبرميل كما سبق وتوقعوا، لتواصل الارتفاع إلى ١٥٠ دولاراً عند منتصف ٢٠٠٨<sup>(٣)</sup>. وكانت أسعار النفط قد بدأت في الارتفاع من حوالي (٢٠) دولاراً في ٢٠٠١ لتتخطى حاجز (٥٠) دولاراً في ٢٠٠٥ ولتصل إلى (٧٠) دولاراً في ٢٠٠٧، والذي وصلت في نهايته إلى ٩٩.٢٩ دولاراً<sup>(٤)</sup>، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط إلى ٣٦ دولار للبرميل بعد الأزمة المالية العالمية بفعل انخفاض الطلب الناجم عن الركود الاقتصادي الذي بدأ في الدول الغربية ومن بعده باقي الدول نتيجة للأزمة، إلا أننا سنتناول تأثير هذه الارتفاع في أسعار النفط نظراً لاستمراره فترة طويلة من العام، ولأن تأثير الانخفاض في الأسعار لن تظهر آثاره قبل العام المقبل ٢٠٠٩م.

تضافرت جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والفنية والطبيعية أدت إلى ارتفاع أسعار البترول لهذا المستوى غير المسبوق<sup>(٥)</sup>، يمكن بيان أهمها: في الظروف الطبيعية غير المواتية للإنتاج مثل: برودة الطقس والأعاصير التي أثرت على إنتاج المكسيك والولايات المتحدة، وفي إغلاق منصات بحر الشمال،

فضلاً عن الظروف السياسية المتمثلة بالتوتر في العلاقات الغربية-الإيرانية، والعلاقات الكردية-التركية والاضطرابات في نيجيريا والجزائر والعراق (وهي دول بترولية مهمة)، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في تحجيم النمو المرتفع للصين والهند وأوروبا عن طريق رفع أسعار النفط وخفض أسعار الدولار<sup>(٦)</sup>. علاوةً على ذلك، هناك الأسباب الاقتصادية التي تتمثل في زيادة الطلب العالمي على النفط من الهند والصين والولايات المتحدة لتلبية حاجتها للنمو المرتفع، واستمرار انخفاض الدولار أمام العملات الدولية وخاصة اليورو، وازدياد المضاربات الجارحة في أسواق النفط؛ نتيجة لاتجاه المضاربين إلى النفط والمواد الغذائية هروباً من أسعار الفائدة المنخفضة كانعكاس لأزمة الرهن العقاري. وأيضاً، وأخيراً هناك الأسباب الفنية المتعلقة بأعطال المصافي البترولية وحدود قدراتها التكريرية.

لم يكن تأثير ارتفاع أسعار النفط متساوياً على كل الدول الإسلامية؛ فهناك من تأثر إيجاباً نتيجة لكونه مصدراً للنفط، وهناك من تأثر سلباً لكونه مستورداً صافياً للنفط، لكن تساوي الجميع أمام أثر التضخم الذي طال جميع الدول في العالم، بما فيها الدول الإسلامية.

وفيما يلي بيان لهذه الآثار على مجموعتي الدول الإسلامية:

#### • الدول الإسلامية غير المصدرة للنفط<sup>(٧)</sup>:

تأثرت مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية غير المصدرة للنفط (مثل مصر ولبنان والأردن واليمن والمغرب وباكستان وكشمير)، بارتفاع أسعار النفط بشكل سلبي، تضافر مع ارتفاع أسعار الغذاء في مفاومة التضخم وإطلاق احتجاجات واضرابات واعتصامات مطالبة برفع الأجور والسيطرة على الأسعار. فنجد مثلاً أن أسعار البترين في باكستان قد

ذلك؛ هف فاماف حكوماف الفلفف برصد ٢٥% سبولة إضاففة لإنفاف العام فف ٢٠٠٨، مما بصل بإجمالف الإنفاق الحكومي فف دول الفلفف إلى نحو ٣٠٠ ملبار دولار فف ٢٠٠٨، مقارنة مع نحو ٢٤٠ ملبار دولار فف ٢٠٠٧<sup>(١٢)</sup>. وبرى الفبراء أن هفا الإفراط فف الإنفاق العام، وخصوصاً مع انخفاض الإنتاجفة فف القفاعات غير النفطفة، يساعفا بلا شك على جموح التضخم الذي بلغ معدلاف قفاسفة فف دول الفلفف<sup>(١٣)</sup>.

هفا، وقد لعبف الصنافق السفاةفة للحكوماف الفلفف دوراً فف اسفثمار أموال البترول فف الفارف، والفة فعفر هبة أبو ظف للاسفثمار أكبرها، وففر أصولاً تُقفر بنحو ٨٧٥ ملبار دولار<sup>(١٤)</sup> (انظر ففول رقم: ١). هفا، بئما ففراوح إجمالف حجم تلك الصنافق من حوالي ١.٥ ترلفبون دولار إلى ٣.٣ ترلفبون. وففوق أن فزفء عن ١٥ ترلفبون فف ٢٠١٥.

وسفثمر الصنافق السفاةفة فف العففء من المشروعات. وكما بصعب معرفة حجم الصنافق بصعب معرفة اسفثمارها وأشكالها على وجه الفقة، إلا أنها تُنوع أوجه اسفثمارها لفشمل جموعة من الأصول مثل الأسهم (على سببل المثال، سبف بانك وبو بف إس) والسففا والسلف الأولية والسفك الفاص وصنافق الفحوط والعقارات<sup>(١٥)</sup> (على سببل المثال، برج جنرال موافز)، بالإضافة إلى الشراكاف الاقفصاففة لفنففء اسفثمارات كبرف عن طرفق شركاف ففشفها (على سببل المثال، شركة فف القابضة المالكة لموانف فف العالمية).

وكانف الصنافق السفاةفة قد أثارف المخاوف لى الفول الفرففة فففة لسرعة نمو اسفثمارها وعمقها أهباناً، مما أثار مخاوف الفول الفرففة من أن بكون وراء هفه الاسفثمارات فوافق سفاسفة، على

ارفعف بنسبة ١٧%، وارفع التضخم بفوره فففة لارفعاف أسعار الفوقف والفءاء لبصل إلى ٢١% فف أعلى نسبة له منذ السبعفناف، هفا، فف هفن ارفعف أسعار الفوقف فف مصر بنسب ففراوح بفن ٢٠ و٤٥% مما ساعفا على وصول التضخم ففها إلى ٢٣.١% فف بولفو ٢٠٠٨<sup>(١٦)</sup>.

#### • الفول الإسلامية المصدرة للنفط<sup>(١٧)</sup>:

كان فأفر ارفعاف أسعار النفط على الفول المصدرة إببافاً؛ هفن سفلف الفول الفلففة عائفاف بلغت ٣٦٤ ملبار دولار فف ٢٠٠٧، ومن الفوقف أن بلفف ٦٣٦ ملبار دولار فف ٢٠٠٨، و٦٥٧ ملباراً فف ٢٠٠٩؛ أي نحو ١٣٠٠ ملبار دولار فف ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ولقد بلغت الموفوفا الفارففة لفول مجلس الفعاون الفلفف فف ٢٠٠٧ حوالي ١٨٠٠ ملبار دولار<sup>(١٨)</sup>. وبلغف معدلاف النمو لفول المجلس منذ ٢٠٠٠ حوالي ٥.١% وسفلف فول المجلس أعلى ففل للفرف بلغ ٢١.٧٨٠ دولاراً<sup>(١٩)</sup>.

كذلك، بلغت عائفاف إفران من النفط فف ٢٠٠٨ حوالي ٧٠ ملبار دولار وفقاً لفقفراف ٢٠٠٧ وذلك قبل بلوغ سعر البرمفل ١٢٠ دولاراً. وكانعكاس لزفءة الفوائض النفطفة، زافف الفول النفطفة الفلففة من الإنفاق العام على البئفة الفففة، وزافف موفوفا الصنافق السفاةفة الفابعة للحكوماف تلك الفول مما ففعا لزفءة حجم اسفثمارها بالفارف، كما زاف الأفراد من إنفاقهم الاسفثمارف والاستهلاكف على السواء. وكرف فعل من الأسواق الفلفة والفلفة على ذلك، ازفهرف المرففة الإسلامية فف الفول الفلففة وانفشرف فف الفول الفرففة لفسفففء هف الأفرى من ارفعاف أسعار النفط.

اليومي في باقي العالم العربي<sup>(٢٢)</sup>. وهمدد الفرعة الاسفهلافكة معدلاف النمو بفأفرفها على الادرار وعلى قيم العمل والافافكة وعلى موازين المدفوعات مما يفافم الففضم.

#### • ازدهار المصرففة الإسلامية

وكانعكاس آفر للفورفة النفطفة، فلقد ازدهر الطلب على الأدوات الادرارفة والاسفممارفة المافوفة مع الشرفة الإسلامية في دول الفلخ لفسهد افففا مع العفد من البنوك الإسلامية، بل وفعدى الفأفر إلى الدول الغربية؛ فف ففنافس في فعدفل أوضاعها الفانونفة لفسفوعب المفففا الإسلامية، لكف ففال نصفبها من الأموال الباففة عن اسفمماراف مجزفة، ولففاول فل أزامفها الادرارفة والفمولفة عبر فذب الفوافض النفطفة.

فلقد شهفد لندن الفرففص للعدفد من البنوك الإسلامية، وإفلاف أول شركة فأمفن إسلامفة، كما أفلقت صكوكاً إسلامفة سفاففة بأربعة ملافاراف دولار لففمول الفزانة العامة البرفطانفة. كذلك، بدأت فرنسا في مفاقشات فادة حول فعدفل بنففها الفشرففة لذب الاسفمماراف الماففة المافوفة مع الشرفة الإسلامية، كما أفلقت الفبان مؤشراً للشركات الفف لا ففال فعاملافها ومففافها الشرفة الإسلامية.

وكان ففم أصول المصرففة الإسلامية قد بلغ في ٢٠٠٨ حوالي فرففون دولار، فمف بمعدل ما بفن ١٠ و١٥% سنوياً. كذلك، بلغ عدد صنافق الاسفمار الإسلامية حوالي ٥٠٠ صنفوق، وففوق أن بفلف ١٠٠٠ صنفوق في ٢٠١٠ وبلغف المأسفاس الإسلامية حوالي ٣٠٠ مؤسفة فعمل في ٦٠ دولة، ففركز ٤٠% منها في الدول العربية<sup>(٢٣)</sup>.

من هنا، ففضح أن ارففاف أسعار النفط قد فجم عن فزارة مفردة في الطلب عليه من الدول المففمة

الرغم من اعفراف الدول الغربية باففافهم إليها لسد العجز الفمولف وإففاذ المأسفاس المففارة فففة لأزمة الافففا العالمف؛ ما دعا الدول الغربية إلى طلب ففدم ففهاد بالفشفافة والمحاسفة من قبل الصنافق<sup>(٢٤)</sup>. وفقوم الافففا الأوروبي بفعداد لاففة ففظمفة لعمل الصنافق السفاففة فسعى لإففافها قبل فمافة ٢٠٠٨<sup>(٢٥)</sup>.

كذلك، بلغت قيمة الاسفمماراف ففد الففففا أو المعلنة للسنواف السبع الفافة في دول مجلس الفعاون الفلخفف حوالي ١.٩ فرففون دولار<sup>(٢٦)</sup>. واسفمماذف الاسفمماراف العقارفة على نصفب الأسد من هذه الاسفمماراف؛ فف فزاد ففم ففاف البناء أربعة أضعاف في السنواف الفلال الماففة، لفزفد على ٢.٢ فرففون دولار، كما اسفقفب فمسة ملافن شفص فعملون الآن في ففاف الففففد والبناء في دول مجلس الفعاون الفلخفف<sup>(٢٧)</sup>، وهنا ففدر الإشارة إلى أن الاسفمار في العقاراف السفاففة الفافرة الفف لا فوحي مفافاف ففففة قد ساهم في دعم الففضم فففة الضغط على الموارف الأولية والعمالة، إضافة إلى مفاقمة أزمة الفلل السكاني المفففد<sup>(٢٨)</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق، سافد دول الفلخ فزعة اسفهلافكة مفففة؛ فف أعلن البنك المركزف الإماراتف عن فزافة الفروض الاسفهلافكة بمفدار ١.٧ ملافار دولار في ستة أشهر لفصل إلى ١٣.١ ملافار دولار في الأشهر الفلال الأولى من العام ٢٠٠٨ مفا بل ١١.٨ ملافار دولار في فمافة ٢٠٠٧<sup>(٢٩)</sup>.

وفعكس هذه الأرقام ففشي الفزعة الاسفهلافكة في الإمارات العربية المففدة الفف فسفورد حوالي ٨٥% من السلع الاسفهلافكة، ووصل إنفاق الفرف في الدولة البالغ عدد سكافها ٤.١ ملافن نسمة حوالي ٢٧ دولاراً فومياً، أف فمانية أمفال مففوف الإنفاق

والآخذة في النمو، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي إن أثرت سلباً في الدول الإسلامية غير المصدرّة فقد تنوع تأثيرها على الدول المصدرّة بين فوائض مالية ضخمة وأوجه إنفاق مختلطة. وتضافر هذا مع انخفاض الدولار، مما أدى إلى حدوث مضاربات عنيفة في أسواق النفط والغذاء أدت إلى تأجيج أسعار النفط مرة أخرى ورفع أسعار الغذاء بشكل قياسي في السوق العالمية فصار طرفاً في أزمة غذائية عالمية طالت الدول الإسلامية في قلبها وأطرافها.

## ٢. الأزمة الغذائية

شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق؛ وهذا انعكاس لارتفاع أسعار الغذاء المضطرب منذ عام ٢٠٠٥م، مما جعل أسعار الغذاء في النصف الأول من ٢٠٠٨م هي الأعلى منذ خمسين عاماً لتصل الزيادة في متوسط الخمسة شهور الأولى في ٢٠٠٨م (٥٢.٥%) عن نفس الشهور في ٢٠٠٧م.<sup>٢٤</sup> مما انعكس على بلدان العالم الإسلامي، حيث زادت أسعار الأغذية الرئيسية كالقمح والذرة والشعير والأرز والزيوت والسكر ومنتجات الألبان بنسب تراوحت بين ٢٠ إلى ٤٠%. الأمر الذي أثر على الكثير من الدول الإسلامية وأدى إلى العديد من الاضطرابات والاعتصامات نتيجة لشح المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في العديد من الدول الإسلامية مثل مصر ولبنان ودول المغرب العربي وباكستان، والتي نتج عنها ظواهر مؤسفة مثل طواير الخبز في مصر والتدافع عليها والذي أسفر عن قتلى نتيجة الصراع على رغيف الخبز؛ ما ينذر بأسوأ العواقب إذا لم يتم التعامل بجدية ويتم استقصاء أسباب الأزمة والشروع في حلها والتخلص منها.

• أسباب الأزمة: تزامنت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت مجتمعة إلى بروز الأزمة وتفاقمها، نحاول فيما يلي عرضها:

### - الأسباب الخارجية:

شكلت الظروف الطبيعية غير المواتية عاملاً مهماً في أزمة الغذاء؛ وذلك مثل الجفاف الذي وقع في الدول المصدرّة للغذاء عالمياً مثل أستراليا، ودول عربية مثل المغرب وسوريا - تلك الدول - التي أدت قلة الأمطار فيها إلى قلة المساحات المترعة وبالتالي قلة المحصول، وما أثر أيضاً على الثروة الحيوانية التي تعتمد على المراعي والتي تضررت بدورها وتدهور إنتاجها<sup>(٢٥)</sup> أدى ذلك بسوريا إلى استيراد القمح لأول مرة في تاريخها<sup>(٢٦)</sup>. وإضافةً لتلك الأسباب، هناك ارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء ونقله نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وكذلك اتجاه أموال المضاربين العالميين وأموال الصناديق السيادية إلى المضاربة في الغذاء هروباً من ضعف العائد على الدولار نتيجة لاضطرابات الاقتصاد الأمريكي وانخفاض سعر الفائدة، وأيضاً اتجاه العديد من الدول مثل الولايات المتحدة والبرازيل إلى إنتاج الوقود الحيوي بديلاً للنفط المرتفع السعر، عن طريق تحويل كميات كبيرة من محاصيل القمح والذرة إلى ايثانول لتموين السيارات والطائرات.

لم تكن هذه الأسباب الخارجية فقط هي ما سبب الأزمة الغذائية؛ حيث توجد قابليات وأسباب داخلية للتأثر بها كان أهمها:

### - الأسباب الداخلية:

يمكن اعتبار أن ضعف استقلال الدول الإسلامية من ناحية أمنها الغذائي هو أول الأسباب وراء الأزمة؛ فلقد وصلت درجة حساسية الأمن الغذائي الإسلامي للتأثر بالتغيرات العالمية إلى مستويات مرتفعة لا يمكن التغاضي عنها؛ حيث نجد أن الفجوة

الغذائية العربية على سبيل المثال تتراوح بين ١٩.٧ مليار دولار إلى ٢٦ مليار دولار<sup>(٢٧)</sup>. ذلك، حيث تستورد مصر مثلاً حوالي ٥٠% من احتياجاتها من القمح والجزائر ٧٠% من احتياجاتها من الغذاء والدواء، ويستورد الخليج بما قيمته عشرة مليارات دولار سنوياً.

وتكمن أسباب هذه الفجوة الغذائية في قصور الناتج الزراعي العربي عن تحقيق الاكتفاء الغذائي، وعلى الرغم من ارتفاع الناتج الزراعي في الفترة الأخيرة إلى حوالي ٧٩.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي بزيادة ١٣.٤% عن السنة السابقة، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج الخلي انخفضت إلى ٦.٢% بدلاً من ٦.٤%، وارتفعت الصادرات الزراعية إلى ١٠.٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥ في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى ٣٥.٣ مليار دولار. وبالتالي أصبح العجز حوالي ٢٤.٦ مليار دولار سنوياً. وبهذا، أدى الاستمرار في التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها، إلى تحقيق الدول العربية - كمجموع - تراجعاً في نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية، يأتي في مقدمتها الحبوب والدقيق والشعير واللحوم. وفي المقابل اقتربت محاصيل أخرى من الاكتفاء الذاتي؛ وهي البيض والفواكه والبطاطس، في حين تحقق اكتفاء ذاتي في الخضراوات والأسمك<sup>(٢٨)</sup>.

وأما إسلامياً، فالأمر لا يختلف كثيراً؛ حيث تقدر مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية كمتوسط للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بحوالي ١٤% فقط، وتتفاوت الدول الإسلامية في نسبة الزراعة في الناتج المحلي تفاوتاً كبيراً من ١% للكويت إلى ٦٠% لغينيا بيساو<sup>(٢٩)</sup>.

ويأتي الفساد وضعف الرقابة على الأسواق من قبل الحكومات في المرتبة الثانية لأسباب الأزمة الغذائية؛ فانعدام الرقابة وضعف تطبيق القانون وإن لم يكن قد أنشأ الأزمة، فهو قد ساعد في مفاقتها، وضّعب من السيطرة عليها؛ نتيجة لتفشي الاحتكارات للسلع الأساسية وضعف قبضة الدولة حيالها؛ فقد وصل الأمر إلى تهريب الدقيق المدعوم من الدولة وبيعه في السوق السوداء أمام ناظر الناس وتحت سمع وبصر الدولة الرخوة؛ مما جعل أية محاولة لحل الأزمة تنتهي بالفشل وتكريس المشكلة.

#### • التعامل مع الأزمة<sup>(٣٠)</sup>:

يمكن ملاحظة ثلاثة مستويات للتعامل مع الأزمة الغذائية مستوى قصير الأمد، وثنان متوسط، وثالث طويل الأمد، ويمكن أن نوضح المقصود من هذه المستويات: فيما يلي:

- المستوى الأول: تضمن سياسات وإجراءات قصيرة المدى وعاجلة، شملت محاولة توفير السلع الأساسية، وزيادة عدد منافذها والتي وصلت في مصر إلى دخول مؤسسات الجيش والشرطة في المساهمة في إنتاج وتوزيع الخبز، ومحاولة تأمين الحاجات الوطنية من الحبوب عبر تفعيل دوائر العلاقات الدبلوماسية والشخصية للمسؤولين.

- المستوى الثاني: تضمن محاولة التأثير على هيكل المحاصيل عن طريق تعديل سياسات تسعير المحاصيل لتشجيع المزارعين المحليين على زراعة الحبوب. فمثلاً أعلنت مصر عن شراء الحبوب بأسعار أعلى من الأسعار العالمية مما شجع المزارعين على زيادة حصة الحبوب في الموسم التالي. وكذلك إزالة القيود الجمركية على استيراد المحاصيل الزراعية ومنع تصديرها لأغراض الاكتفاء الذاتي. ومن شأن هذه السياسات أن

تحقق زيادة في المعروض في السنوات القادمة مما يخفف من الأزمة.

- المستوى الثالث: وهو تحرك طويل الأمد فردي يهدف إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء لفترة أطول نسبياً سواء داخلياً أم خارجياً؛ عن طريق الاستثمار في دول بها مساحات قابلة للزراعة. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فبرزت بعض المبادرات المؤسسية لحل الأزمة الغذائية.

#### • التحركات الفردية:

مثلت المغرب البعد الطويل الأمد الفردي الداخلي؛ حيث أعلنت عن خطة استثمارات في قطاع الزراعة بـ (٢٠) مليار دولار، تستهدف تطوير التكنولوجيا وزيادة المساحة المزروعة وتدعيم الفلاحين. وأما البعد طويل الأمد الفردي الخارجي فمثلته العديد من الدول منها السعودية والإمارات ومصر بعقد اتفاقيات مع دول عديدة بغرض استصلاح أراضي لزارعتها بمحاصيل لصالحها، مع دول مثل باكستان وكزاخستان والسودان؛ فسعت الإمارات إلى شراء أكثر من ١٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية في باكستان تبلغ قيمتها نصف مليار دولار<sup>(٣١)</sup>.

وتوجهت العديد من الدول العربية إلى السودان لحل مشكلة الغذاء. وبما أن السودان يحتاج إلى أن يأخذ نصيبه من المعرفة والاهتمام، فنحاول هنا أن نلقي الضوء سريعاً على أهميته، وعلى دول اهتمت به:

منذ (٣٤) عاماً مضت رشحت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) السودان ضمن ثلاث دول لتكون سلة غذاء العالم إلى جانب كل من كندا وأستراليا. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو مائتي مليون فدان (الفدان يعادل ٤٢٠٠ متر مربع) المستغل منها أربعون مليوناً فقط، ويذهب

عدد من خبراء الزراعة بالسودان إلى أن جميع الأراضي قابلة للزراعة ما عدا مراقد المياه. إلى جانب ذلك، فإنه يتمتع بوفرة مائية قلما تتوفر في أي من بلاد العالم؛ فإلى جانب حصته من مياه النيل البالغة نحو عشرين مليار متر مكعب، يوجد مصادر للمياه من الأمطار والمياه الجوفية.

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن قانون تشجيع الاستثمار الصادر عام ١٩٩٩ والمعدل عام ٢٠٠٧ يمنح المشاريع الزراعية إعفاءات ضريبية بنسبة ١٠٠% طول عمر المشروع، ولكل التجهيزات الرأسمالية ومدخلات الإنتاج، ويضمن تحويل الأرباح، ولا يفرق بين محلي أو أجنبي.

وبهذا الصدد، أعلنت العديد من الدول عن استغلال أراضي السودان في الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فقامت مصر بالإعلان عن تحديد منطقة مساحتها نحو مليوني فدان على الحدود مع السودان، يمكن للبلدين زراعتها بالقمح في مشروع مشترك. وتقع الأرض بمنطقة أرقين على ضفتي النيل قرب بلدة وادي حلفا الحدودية، وهي مقسمة إلى سبعمئة ألف فدان داخل الحدود المصرية و١.٣ مليون داخل الأراضي السودانية، كما بدأ صندوق أبوظبي للتنمية في إقامة مشروع زراعي ضخم في جمهورية السودان، تبلغ مساحته "٧٠" ألف فدان، ويقع في ولاية نهر النيل، يهدف إلى زراعة الأعلاف خاصة البرسيم بغرض تصديرها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة: حيث يتزايد الطلب على الأعلاف بمعدلات عالية.

#### • التحركات الجماعية:

برزت في إطار التفاعل مع الأزمة بعض الحلول المؤسسية كان أحدها عربياً والآخر إسلامياً؛ حيث أعلنت الكويت عن اقتراحها بإطلاق صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية، وبادرت بدعومه بمبلغ

للمحاصيل وارتفاع تكاليف الأسمدة ومدخلات الزراعة وضعف البنية التحتية الزراعية والاجتماعية بالقرى مستمرة؛ مما يؤدي إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن أحور أعلى في قطاعات الخدمات بما يفاقم مشكلة الزراعة ويضيف المزيد من المشكلات إلى المدن<sup>(٣٣)</sup>.

- يلاحظ على السياسات طويلة المدى أنها غير مدعومة بموارد جدية؛ فلا نرى غير اعتمادات مالية قليلة، وتخطيط هزيل، ودعم حكومي باهت، إضافة إلى أن هذه السياسات على الرغم من أهميتها القصوى، لا نرى لها مكاناً في الممارسات الحكومية اليومية، ولا في تقييم الأداء للمسؤولين الحكوميين. كل هذا ما يجعلها من المتوقع أن تكون غير فاعلة؛ مما ينذر بتكرار الأزمة.

- الملاحظة الأهم في كل ما سبق، أن هناك تبايناً بين تصريحات تؤكد بإمكان حل الأزمة، وبين سياسات توحى بأنه من الضروري أن نوطن أنفسنا على التعايش معها. يأتي هذا التباين من واقع يؤكد بالأرقام أن المساحات الصالحة للزراعة في العالم العربي تُقدر بـ ١٩٧ مليون هكتار أي توازي ٤١.١ في المئة من مساحة الأراضي الإجمالية، في حين تبلغ المساحة المزروعة ٧١.٥ مليون هكتار وتمثل ٣٦ في المئة من المساحة الصالحة للزراعة وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد - ٢٠٠٧، ولا يوجد تقدم ملموس لاستغلال هذه الموارد.

كما يؤكد الخبراء الدوليون والمصريون على قدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة في الخمس السنوات القادمة، وتوفير ما يقرب من خمسة مليارات دولار يتم تخصيصها

١٠٠ مليون دولار. ويهدف الصندوق إلى دعم مبادرات توفير السلع الغذائية الأساسية للمحتاجين بشكل سريع والمساهمة في برامج زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والتعاون مع المبادرات المثيلة في العالم.

ومن جهتها أعلنت تركيا عن خطة بعنوان "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، وتسعى تركيا عبر هذه الخطة إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة. وتقوم الخطة على ربيّ نحو ملياري هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيه. وتتطلب الخطة لتنفيذها استثمارات تبلغ (١٢) مليار دولار في أربع سنوات. ويُراد أن يؤدي تدشين البنية التحتية للصناعات الغذائية وتنمية الإنتاج الزراعي في المنطقة إلى حل أية أزمة محتملة في الشرق الأوسط الذي ينفق (٢٤) مليار دولار سنوياً على استيراد الأغذية<sup>(٣٢)</sup>.

#### • تقييم السياسات الحكومية:

على الرغم من تنوع ردود الفعل والسياسات الحكومية لحل الأزمة، إلا أن هناك العديد من النقائص والقيود على السياسات والاجراءات تتمثل في:

- لم تشمل السياسات المتبعة لحل الأزمة خطوات محددة لضبط الأسواق، ولا لفرض القانون وتدعيم الشفافية مما أفرغ سياسات المدى القصير والمتوسط من مفعولها؛ وبالتالي لم تثمر، وسببت المزيد من الإحباط.

- لم تشمل السياسات المتوسطة والطويلة إجراءات جادة واتخاذ لقرارات هيكلية لمعالجة مشكلات الفلاحين بشكل جدى؛ حيث مازالت مشاكلهم المزمنة بدون تقدم. فما زالت مشكلات التسعير

سنوياً لاستيراد المبيدات الزراعية والذرة الصفراء من الخارج، حتى إن وزير الزراعة المصري أمين أباطة يصرح بأن تحقيق الاكتفاء الذاتي ممكن؛ مشيراً لإمكان تحقق ٦٥% من هذا الاكتفاء من القمح<sup>(٣٤)</sup>.

- الملاحظة الأخيرة تتمثل في كون الحلول الفردية للأزمة هي السائدة حتى الآن، وعلى الرغم من أن هناك أنباءً حول تعاون ثنائي بين دول إسلامية في هذا المجال، إلا أنه يلاحظ عليه عدم الجدوية، بل دليل عدم وجود دلائل على تنفيذ فعلي. ويبقى التفاعل مع المبادرات العربية أو الإسلامية فاتراً لا يتجاوز عبارات الترحيب والمجاملة، ولعل هذا ما يجسد ضعف التعاون الجماعي الإسلامي والعربي أو حتى الثنائي. فلقد شكّلت الاستثمارات العربية البينية في الزراعة نحو تسعة في المئة فقط من إجمالي الاستثمارات البينية، قبل عامين، ولا يتوقع أن تتجاوز ستة في المئة حالياً<sup>(٣٥)</sup>.

وهكذا رأينا تضافر ارتفاع أسعار النفط وشح الغذاء وضعف السياسات الداخلية للدول الإسلامية لتنتج أزمة غذائية لها أسبابها العالمية، وقابليتها المحلية، تعاونت مع كل الأسباب السابقة لتصنع وتغذي تضخماً جامعاً طال الكافة وعانى الكل من آثاره.

### ٣. التضخم:

أصاب العالم كله -والدول الإسلامية من جملته- تضخماً جامعاً هدد اقتصادياتها ومعدلات النمو فيها وأدى بها إلى التباطؤ، وخفض قيم عملاتها وأضعف قواها الشرائية، وأثر على استثماراتها، مما زاد من إنفاقها العام الذي أدى إلى زيادة العجز في موازنتها وتراكم في مديونيتها العامة والتي من المتوقع أن تستمر لوقت غير قصير؛ مما حدا بدول العالم المختلفة ومن بينها الدول الإسلامية إلى اتخاذ إجراءات وسياسات من شأنها تخفيف آثاره والحد من تداعياته.

وكان معدل التضخم للدول الإسلامية في ٢٠٠٧م قد بلغ (٧.٤%) منخفضاً عن معدل ٢٠٠٦م الذي بلغ (٧.٥%) إلا أنه أقل من معدل عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ حيث بلغا (٥.٩% و٦.٨%) على التوالي، وهو ما يوضح أن معدلات التضخم في بلدان العالم الإسلامي أعلى نسبياً عن معدلات تضخم الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، حيث بلغت للدول النامية في ٢٠٠٧م حوالي ٦,٣% وللدول المتقدمة في نفس العام ٢,٢%<sup>(٣٦)</sup>.

لم يفرق التضخم بين دولة إسلامية وأخرى، فقد طال الجميع، وتساوت أمامه الدول النفطية والدول غير النفطية. فلقد وصل التضخم في عام ٢٠٠٨ في لبنان على سبيل المثال ١٠%، تركيا ٧.٥%، الأردن ١٢.٦٦%، تونس ٥.٦% ومصر ٢٥.٦%. وأما في الدول النفطية فبلغت معدلات التضخم ٢٦% في إيران، ونيجيريا ١٢%<sup>(٣٧)</sup>، و١٤% في قطر، و١٢.١% في الإمارات، و١٠.٥% في السعودية، التي لم تتجاوز فيها معدلات التضخم ٢% من قبل<sup>(٣٨)</sup>.

وكان متوسط التضخم في الدول الإسلامية قد بلغ في ٢٠٠٧ حوالي ٥.٧%، وبلغ متوسط التضخم في الدول الإسلامية المصدرّة للنفط ٦.٦%، وفي الدول الإسلامية متوسطة النمو مثل تركيا، وإندونيسيا ٤.٩%، أما في الدول الإسلامية الأقل نمواً مثل اليمن وأفغانستان فبلغ ٦.٤% وفقاً لتقديرات تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٧<sup>(٣٩)</sup>.

#### • أسباب التضخم:

وكأي أية ظاهرة عامة، نجد أن هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية تساعد على مقاومتها والحد منها أو تُفاقم من تأثيرها، إلا أن هناك أيضاً بعض الظواهر التي قد يصعب الفصل فيها بين الخارجي

العالمية؛ حيث لم تزد نسبة التضخم في تركيا عن ٩.٥% بينما زادت في مصر عن ٢٣.١%<sup>(٤٠)</sup>.

- نموذج التنمية الاقتصادية المتبع في أغلب الدول الإسلامية: حيث يهتم النموذج بالإصلاحات المالية والنقدية على حساب الإصلاحات الهيكلية في الأسواق وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى قيام الدول بتحرير الأسعار في إطار برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي والتأخر في تحرير الأجور لموازنة الارتفاعات في الأسعار، وتقييد وسائل الضبط للعلاقة بين العامل وصاحب رأس المال عن طريق تقييد عمل النقابات وتفرغها من مضمونها، والانحياز قانونياً وسياسياً لرجال الأعمال طبقاً للنموذج التنموي الرأسمالي<sup>(٤١)</sup>.

- فشل السوق في تلبية الاحتياجات بالأسعار العادلة: نتيجة لعدم تدخل الدولة ظناً منها بأن تدخلها هو عودة إلى نظام التخطيط ودور الدولة الواسع، وهذا ما يجعلها تقف ضعيفة وحائرة أمام حالات فشل السوق.

- خلل العلاقة بين المنتجين والمستهلكين: حيث تم تقييد الوسائط المنظمة لهذه العلاقة أيضاً إذ يلاحظ وجود تحيز معرفي في النظرية وقانوني وسياسي في تطبيق بعض الدول الإسلامية لها، حيث تتحيز الدولة للمنتجين وتحميهم على حساب المستهلكين الذين لا يوجد نظام أو آلية داخل الأسواق تمكنهم من التفاوض مع المنتجين حول الأسعار. ويمكننا أن نلاحظ مثلاً أن الدول التي توجد بها آليات للتفاوض والضغط نجد فيها التضخم أقل جموحاً ويتقاسم آثاره الجميع مثل تركيا التي بها محاكم للمستهلكين، ومصر التي تتميز بضعف آليات الدفاع عن المستهلكين بالمقارنة بالمنتجين. وقد

والداخلي لتداخلهما الشديد. وبالنسبة للأسباب الخارجية للتضخم؛ فتمثلت في ارتفاع أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية، والتي تزامنت مع انخفاض في الدولار أمام العملات العالمية كالين واليورو نتيجة للاضطرابات في الأسواق الدولية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الأمريكي. وارتفعت بالتالي أسعار السلع الأساسية والأولية في الصناعات مثل الحديد والأسمنت والنحاس بدافع الطلب العالمي المرتفع عليها وارتفاع تكاليف نقلها وإنتاجها نتيجة لارتفاع أسعار الوقود. كل هذا أدى إلى إرباك الموازين الخارجية للدول المتعاملة بالدولار نتيجة ارتفاع أسعار وارداتها وانخفاض أسعار صادراتها، كما زاد من تفاقم العجز الداخلي نتيجة لدعم الفقراء لمواجهة ارتفاع الأسعار. وبالنسبة للأسباب الداخلية فهي تختلف باختلاف الدول، إلا أننا يمكن أن نفرق بين الدول المصدرة للنفط وتلك غير المصدرة؛ وعلى الرغم من ذلك، فهما يشتركان في بعض الأسباب مثل:

- ضعف الاستقلالية الاقتصادية النسبية تجاه الأسواق العالمية: فالدول الإسلامية -إجمالاً- تعاني خللاً هيكلياً فيما يتعلق القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج مما انعكس على هيكل صادراتها؛ فاعتماد دول إسلامية كثيرة على قطاع الصناعات الاستخراجية والتخصص في تصدير السلع الأولية، يجعلها حساسة للتغيرات في أسواق تلك السلع؛ مما يجعلها تتأثر مباشرة بالأزمات العالمية بدون قدرة كبيرة على التجاوز والتفادي.

ولنقارن في هذا الصدد، مثلاً، تركيا التي تعتمد في ناتجها المحلي على التصنيع والبحث والتطوير بمصر التي تعتمد على تصدير مواد أولية ناضبة وعلى موارد خدمية حساسة أيضاً للتغيرات في البيئة

القطاعات البترولية، مما ساهم في الضغط على الموارد في ظل ضعف معدلات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

• آثار التضخم:

أثار التضخم الجامح في الدول النفطية الإسلامية عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، طالت أبعادها المواطنين والمجتمع والمستثمرين والحكومات:

**المواطنون:** أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وانتقال، وكذلك ارتفاع أسعار الخدمات والسلع الحكومية مثل الماء والكهرباء، على الفقراء والطبقة الوسطى في الدول الإسلامية؛ حيث يتوقع أن تزداد معدلات الفقر في الدول الإسلامية نتيجة ضغوط الأسعار عليهم مما يؤدي إلى ارتفاع حصة الوقود والغذاء من دخلهم على حساب حصة التعليم والصحة ولنسب الثقافة أو الترفيه قليلاً. وبالنسبة لعدد الفقراء في العالم الإسلامي، فإنه من الصعب معرفته على وجه الدقة لقلة البيانات المتاحة، لكن بالنسبة للعالم العربي والذي لا يختلف كثيراً من حيث البيانات المتاحة، فإن التقديرات تشير إلى وجود (٤٥) مليون نسمة على الأقل يعيشون بأقل من دولار في اليوم، ويمكن أن يصل إلى (١٠٠) مليون في حالة إضافة من يعيشون بأقل من دولارين يومياً<sup>(٤٤)</sup>. ويتبدى هذا الفقر في الحرمان من الطعام والشراب، ولقد وصلت نسبة الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من استهلاك الطعام في الصومال إلى ٧٣% في ٢٠٠٢. ولاتوجد أرقام عن العراق وأفغانستان. وبلغت معدلات الفقر في مصر ١٩.٦%<sup>(٤٥)</sup> وتفاقت في الأردن حدة توزيع الدخل لتصل لدرجة ان يملك ٧٠% من الاردنيين حوالى ٣٠% فقط من الثروة ويملك ٢% حوالى ١٣% من ثروة البلاد.<sup>(٤٦)</sup>

أقرن ذلك بانتشار الفساد والمحسوبية وغياب القانون مما ساهم في شل يد الدولة عن الاحتكارات للسلع الأساسية وعدم القدرة على ضبط أسعارها، مما فاقم من الأزمة ومنع من السيطرة عليها.

- المضاربة العقارية: نتيجة تزايد أسعار البترول وما تبعه من تزايد الفوائض النفطية شهد السوق العقاري في العديد من البلدان الإسلامية تدفقاً لهذه الفوائض وظهور العديد من المضاربات في السوق العقاري خاصة في دول مثل دول الخليج وبعض الدول الإسلامية الأخرى مثل مصر<sup>(٤٢)</sup>. فقد أدت الاستثمارات العقارية الضخمة إلى زيادة كبيرة في الضغط على المواد البنائية والنقل والأحجار مما أدى إلى رفع أسعارها ورفع أسعار الإيجارات والعقارات، إضافة إلى معدلات الاستهلاك المرتفعة في الدول الخليجية وبعض البلدان الإسلامية الأخرى. لكن الملاحظ أيضاً أن هذا السوق شهدا طلباً متزايداً على الإسكان الفاخر نتيجة طلب الأثرياء المرتفع على السلع الكمالية والترفيهية، وهو ما ساهم أيضاً في زيادة التضخم. حيث وجهت كمية كبيرة من الأموال نحو الاستثمار في العقارات الفاخرة الموجهة للطبقة الغنية، مما زاد من أسعارها وزاد أيضاً من أسعار العقارات المناسبة للفقراء نتيجة نقلتها وقلة الاستثمارات الموجهة إليها.

- زيادة الإنفاق العام: وتبقى الدول الخليجية التي زاد التضخم فيها بفعل الإنفاق الحكومي الضخم على مشاريع البنية التحتية وتحديث الخدمات الاجتماعية الذي زاد عن ٢٥% في ٢٠٠٨ وتجاوز ٣٠٠ مليار دولار<sup>(٤٣)</sup>، وذلك بغرض تنويع اقتصادياتها وتخفيف التركيز على

ولقد أثر التضخم أيضاً على مستوى معيشة الطبقة الوسطى في الدول الإسلامية والكبيرة منها خصوصاً إندونيسيا وإيران ومصر والجزائر والسعودية والتي بها طبقة وسطى كبيرة؛ مما يهدد بتقلصها وتفاقم الضغوط عليها ومن ثم انتقالها إلى فئة الفقراء، والذي من المتوقع أن تزداد رقتهم وتفاقم معاناتهم في ظل اختلالات هيكلية تجعل من تحسين أوضاعهم من خلال النظم القائمة أمراً غير وارد لأسباب بنوية؛ مما يندُر بتفاقم الاحتجاجات على الأوضاع المعيشية الصعبة؛ وهو ما يتطلب معالجة حادة للمشكلة. بالإضافة إلى ما سبق، فهناك تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت لمعدلات عالية. فلقد وصلت تقديرات البطالة في الدول العربية من ١٤% إلى ٣٠%، وبلغ عدد العاطلين (١٧) مليون شخص، وتزداد البطالة في الشباب لتصل إلى ٢٥% وفقاً للتقرير الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية الذي أطلقته منظمة العمل العربية<sup>(٤٧)</sup>.

وتأثرت العمالة الوافدة في الدول الخليجية أيضاً بالتضخم؛ حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للعمالات الخليجية إلى تدهور القيمة الحقيقية لدخولهم ومدخراتهم؛ مما أدى إلى تقليل جاذبية دول الخليج كمكان للعمل بالنسبة للعمالة الوافدة وإلى حدوث اضطرابات سياسية ناتجة عن احتجاجات العمالة الوافدة، لا سيما الآسيوية منها، على انخفاض الأجور الأصلية وتوالي انخفاض قوتها الشرائية مما حداهم بالمطالبة برفعها ونشوء اضطرابات في دول الخليج نتيجة لذلك مثل ما حدث في الإمارات، عند قيام العمال الهنود بإضرابات واعتصامات وأعمال شغب مطالبين برفع أجورهم المتدنية أصلاً.

**الاستثمارات:** في ظل اضطرابات سياسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط مترافقة مع عدم يقين اقتصادي، فإن جاذبية المنطقة بدأت في الخفوت وبدأ

المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال في التفكير في الخروج من المنطقة والاتجاه نحو أسواق صاعدة أكثر استقراراً مثل روسيا وآسيا. ولقد شهدت الأسواق المالية في العديد من الدول الخليجية انخفاضات حادة نتيجة لخروج المستثمرين الأجانب من السوق وبكميات كبيرة، وهذا ما يهدد معدلات النمو وخلق الوظائف اللازمة للسيطرة على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**الموازنات الحكومية:** أثر التضخم على الحكومات عن طريق احتياجها السريع إلى الأموال لدعم أسعار الوقود والغذاء مما أدى إلى تفاقم العجزات في ميزان المدفوعات وزيادة المديونيات الداخلية والخارجية. وتكلفت الزيادة في أسعار الغذاء مصر في ٢٠٠٨ حوالي ٨٥٠ مليون دولار إضافية<sup>(٤٨)</sup>. وتكلفت الزيادات في الأجور حوالي ٢.٣ مليار دولار. ومن المتوقع أن يصل عجز الموازنة المصرية إلى (٧٠) مليار جنيه أي ما يوازي ٦.٩% من الناتج المحلي. وفي المغرب ارتفعت تكلفة واردات الغذاء بنسبة ٧١% إلى ما قيمته ٣.٦ مليارات دولار، وفي مقدمتها القمح والذرة واللبن سائراً على خطى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وزاد العجز التجاري للبلاد إلى ١٨.٩ مليار دولار مع ارتفاع الواردات بنسبة ٢٢% متخطية نمو الصادرات الذي بلغ ٧%. ومن شأن هذه الظواهر أن تزيد من الديون الخارجية للعالم الإسلامي والتي بلغت في ٢٠٠٥ حوالي ٧٢٢ مليار دولار.<sup>(٤٩)</sup>

#### • السياسات الحكومية تجاه التضخم:

لم يكن تأثير التضخم مساوياً كما أسلفنا على كل الدول الإسلامية، فهناك دول أكثر تضرراً وهي الدول الإسلامية الفقيرة مثل الصومال والسودان وكشمير وكذلك الدول المتوسطة النمو التي يعتمد نموها على قطاعات استخراجية وخدمية هشة مثل

○ محاولة كسر الاحتكار في إنتاج وتوزيع السلع الغذائية عن طريق دخول مؤسسات الدولة في الإنتاج والتوزيع مثل حالة مصر، أو تكوين تجمعات في صورة شركات مساهمة غير هادفة للربح تتولى مسؤولية توزيعها على المواطنين مثل حالة الكويت.

○ إعادة التفكير في فك الارتباط بالدولار، فلقد ساهم ارتباط الدول الخليجية (باستثناء الكويت) بالدولار وتقويم عملاتها المحلية به في تفاقم أزمة التضخم. فمع انخفاض الدولار إنخفضت القيمة الشرائية لعملاتها وارتفعت فاتورة وارداتها من غير أمريكا، في نفس الوقت الذي لا تملك حيال ذلك أي أدوات أو خيارات؛ مما أدى إلى عودة قضية فك الارتباط بالدولار إلى الواجهة من أجل تلافي آثار انخفاض الدولار على العملات المحلية، وربطه بسلة عملات دولية.

#### ● تقييم السياسات الحكومية:

يمكن أن نعتبر أن التقدم في طريق تلافي الأسباب السالف ذكرها لمشكلة التضخم هو المعيار لتقييم اتجاه الحل، وفعاليتها من عدمها:

○ اتسمت السياسات والإجراءات المتبعة لمعالجة التضخم بقصر المدى؛ حيث إن زيادة الأجور بدون زيادة في الإنتاجية والمعروض من الغذاء تؤدي إلى المزيد من التضخم؛ نتيجة لكون زيادة الأجور ناجمة عن إنفاق لم يقابله إيرادات حقيقية، مما يفاقم العجز في الموازنة العامة. وفي هذا الصدد، تبرز الحالة المصرية كمثال على ذلك؛ إذ شهدت مصر بعد زيادة إجمالي الأجور زيادات أخرى في الأسعار، ناهيك عن زيادة الحكومة أسعار بعض السلع مثل أسعار الطاقة، والتي ارتفعت بنسبة

مصر والأردن ودول المغرب العربي، بينما لم تتضرر بشكل كبير دول النفط والدول متوسطة النمو التي تعتمد على هياكل إنتاجية قوية وقطاعات صناعية وخدمية مؤسسة، مثل تركيا وماليزيا. ومع ذلك، نحاول عرض أهم الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الدول الإسلامية للتعامل مع المشكلة ومحاولة حلها:

○ رفع الأجور: قامت العديد من الدول الإسلامية برفع الأجور لمواجهة الارتفاعات في الأسعار. فمثلاً قامت الإمارات بزيادة في رواتب موظفيها بنسبة ٧٠%، والبحرين بنسبة ١٠%، وسلطنة عمان بنسبة ٤٣%، والكويت بمعدل ١٢٠ ديناراً (الدولار يعادل ٠.٢٦٥ دينار كويتي). وزادت مصر العلاوة الاجتماعية السنوية إلى ٣٠% بدلاً من ١٥% وكذلك فعلت دول المغرب العربي.

○ تثبيت أسعار الإيجارات: قامت الدول الخليجية بإجراءات للسيطرة على جموح أسعار العقارات والإيجارات، مثل الإمارات التي تصل تكاليف الإيجار فيها إلى ٥٠% من دخل الأسر فيها. فقامت بإعلان حدود لارتفاعها السنوي بحدود ٥% سنوياً بعدما وصلت في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ١٧%.

○ دعم السلع الأساسية: قامت العديد من الدول الإسلامية بإجراءات من شأنها السيطرة على أسعار السلع الأولية، عن طريق دعمها حكومياً، ودعم البطاقات التموينية بالمزيد من السلع وزيادة أصنافها، وزيادة المستفيدين منها، مثل مصر التي أعلنت عن زيادة قوائم المستفيدين من نظام البطاقات التموينية لتصل إلى ٧٠% من المصريين (٥٠) بالإضافة إلى تشديد الرقابة على أسعار السلع الأساسية.

وتدعيم الشفافية، ومحاربة الفساد بجدية، بل استمر مسلسل الإهمال والفساد والاحتكارات وتجاهل القانون؛ مما يوحي بعدم الجدوية في التعامل مع الأزمة وعدم الفعالية المتوقعة لهذه الإجراءات والسياسات، وهذا ما برز في حالة دول مثل مصر ودول المغرب العربي والأردن.

#### ٤. الأزمة المالية العالمية

حدثت في أواخر نوفمبر ٢٠٠٨م أزمة حادة في قطاع الرهن العقاري الأمريكي، امتدت إلى القطاع المصرفي والمالي الأمريكي والأوروبي، ومنه إلى باقي العالم<sup>(٥٢)</sup>. كانت الأزمة قوية لدرجة أنها انتقلت إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى خفض توقعات النمو في الاقتصاديات الرئيسية وبالتالي الاقتصاد العالمي من (٥%) في ٢٠٠٧م إلى أكثر قليلاً من (٢%) في ٢٠٠٩م<sup>(٥٣)</sup>، وبدا الاقتصاد العالمي في أواخر ٢٠٠٨م مستقبلاً ركوداً تختلف التوقعات حول مدته من عامين إلى خمسة عشر عاماً. ولم تكن الدول الإسلامية بمنأى عن هذه الأحداث، حيث تأثر كل منها بحسب مدى عمق تداخله مع الاقتصاد العالمي، ومدى قوة/هشاشة البنية الاقتصادية والمالية لدى كل منها.

لم تكن الأزمة بسيطة حتى تمر مرور الكرام، فلقد كانت عميقة بما يكفي لإثارة الجدل حول الكثير من المسلمات والثوابت في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وحول النظام الاقتصادي الدولي، ومدى صلاحيتها لهذا العصر واحتياجاته.

#### الأزمة والنظام الرأسمالي:

أثارت الأزمة الجدل القديم-الجديد حول دور الدولة في الاقتصاد، ومدى إمكانية الاعتماد على السوق للقيام بالتنمية، وصلاحية مقولة اليد الخفية،

مرتفعة تصل من ٢٠-٤٥% بعدها مباشرة مما فاقم التضخم والتهمة الزيادات في الأجور. لذلك، فإنه بدون إجراء هيكلية للقطاعات وللعلاقة بين الأجور والأسعار تتجه نحو إعطاء نسبة أكبر للنتائج الصناعي والزراعي في الناتج المحلي عن طريق ضخ استثمارات تتيح فرص عمل وتقوم بزيادة في العرض للسيطرة على الأسعار، وتخفف من الحساسية للتغيرات في الأسواق العالمية، وتعيد التوازن للموازنة العامة مما يخفف من التضخم ويتيح استيعاب المتضررين منه، وأيضاً، بدون إعادة ترسيم للعلاقة بين الأجور والأسعار، عن طريق إتاحة الفرص لتكوين وتفعيل دور النقابات المهنية والعمالية، وحماية العمالة، فلا نتوقع تقدماً جدياً في السيطرة على مضار التضخم وتوزيع أعبائه توزيعاً عادلاً على الجميع.

○ تعاني العديد من الدول الإسلامية من ضعف في آليات ضبط الأسواق نتيجة لسيادة فهم خاطئ لدور الدولة وعلاقتها بضبط الأسواق يجعل الدول مترددة في التدخل في حل اختناقات السوق؛ مما يفاقم الأزمة؛ ولذلك فلا بد من إعادة النظر، ومحاولة إيجاد صيغة لعلاقة تكاملية بين التدخل الحكومي وآليات السوق بما يحقق أهداف المنظومة الاقتصادية للدولة<sup>(٥١)</sup>.

ويمكن التخفيف من حدة الفشل السوقي عن طريق تقوية المؤسسات المسؤولة عن تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، ورفع القيود على دورها، ودعم وتوعية المستهلكين بما يجعل العلاقة أكثر تكافؤاً.

○ لم يكن من بين الإجراءات والسياسات ما يتعلق بفرض القانون، ومنع الاحتكارات،

الفقر والمناخ وتطوير وقود أرخص<sup>(٥٨)</sup>. وأن يتم تمثيل الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسات الدولية.

وفي خضم الأزمة، طلبت الدول الغربية من الدول الخليجية المساهمة في حل الأزمة المالية العالمية من خلال ضخ الأموال في الاقتصاديات الغربية وفي المؤسسات الدولية من أجل ضمان قدرة الدول والمنظمات الدولية على تنفيذ سياساتها لحل الأزمة. وذلك في مقابل وعود بدور أكبر في إدارة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي<sup>(٥٩)</sup>.

وتتجلى محصلة هذه التحولات في تفتيت مصادر قوة الولايات المتحدة والغرب عمومًا للهيمنة الاقتصادية والسياسية التي امتدت لعقود طويلة، لصالح بروز تكتلات إقليمية ترعى مصالحها الخاصة، واتجاه كفة الميزان العالمي نحو آسيا والصين بشكل خاص، ويتجلى هذا في انخفاض نصيب الولايات المتحدة من الناتج العالمي من (٢٥.٤%) في ٢٠٠٠م إلى (٢١.٤%) في ٢٠٠٧م، وتراجع مساهمتها في الصادرات العالمية من (١٤%) إلى (٩.٦%)، مقابل ارتفاع حصة الصين من (٦%) إلى (١٠.٨٣%) وتمثل حصة الصين والهند واليابان مجتمعين حوالي (٢٢.١%) من الناتج المحلي العالمي<sup>(٦٠)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية تدعم فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي يضمن الاستقرار المالي للدول الأعضاء - بصندوق قوامه (٨٠) مليار دولار - دون الحاجة إلى صندوق النقد الدولي، وهذا ما يذكّر ببنك الجنوب الذي يضم عضوية كل من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراجواي وأوروغواي وفنزويلا، ويعتزم أيضًا تمويل البنى التحتية خارج نظام بريتون وودز<sup>(٦١)</sup>.

وغيرها من مفردات الخطاب الرأسمالي. ومن الجدير ملاحظة بروز النموذج الاقتصادي الإسلامي -ممثلًا بالمصرفية الإسلامية- كنموذج عصري وصالح للتطبيق<sup>(٥٤)</sup>، وهذه أول مرة يجري اعتبار النموذج الإسلامي -حتى من قبل غربيين- بديلاً، ولو من الناحية النظرية للنموذج الرأسمالي، بعدما كانت العادة أن يجري استدعاء النموذج الاشتراكي كنفيس موضوعي للرأسمالية وبه كل الحلول لمشكلات الإنسانية<sup>(٥٥)</sup>.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققه النموذج المصرفي الإسلامي، إلا أنه تجدر ملاحظة أن الأداء الاقتصادي العام للدول الإسلامية لا يشي بتقدم ملحوظ يمكن استخلاص العبر منه، ناهيك عن احتذائه، وبالتالي القول بأن هناك سياسات اقتصادية إسلامية مختلفة عن السياسات الغربية تمثل انعكاسًا لفكر اقتصادي إسلامي مختلف عن الغربي. وتمثل تركيا نموذجًا لأكبر اقتصاد لدولة إسلامية، متبعة سياسات وإجراءات اقتصادية لا يمكن القول بأي حال أنها إسلامية، ناهيك عن كونها غير رأسمالية.

### الأزمة والنظام الاقتصادي الدولي:

برزت أصوات عديدة مطالبة بإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي، وتدور هذه المطالبات حول تعديل اتفاقية بريتون وودز<sup>(٥٦)</sup> الموقعة في عام ١٩٤٤م، ليصبح النظام الاقتصادي الدولي أكثر عدالة وتمثيلاً للدول النامية، وإنشاء تنظيم دولي لتمويل الدولي يكون ذا قواعد ملزمة، وتكوين آلية للرقابة والعقوبات<sup>(٥٧)</sup>، وإعادة صياغة المؤسسات الاقتصادية الدولية سواءً من حيث مهامها المنوطة بها أو من جهة طريقة إدارتها، حيث يجب أن يتحول صندوق النقد الدولي ليكون جهاز إنذار للاقتصاد العالمي، ويتحول البنك الدولي إلى الاهتمام بقضايا

**الأسواق المالية؛** انخفاض مجموع القيمة السوقية للأسواق المالية السبع في دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار (٢٠٠) مليار دولار تقريباً مقارنة بقيمته نهاية العام الماضي نتيجة للأزمة المالية<sup>(٦٤)</sup>، ووصلت نسب الانخفاض إلى حوالي (٥٠%) في السوق السعودية على سبيل المثال. وتسبب خروج الاستثمارات الأجنبية في البورصات الخليجية- نتيجة تسهيلها لحافظها لتغطية الخسائر في أماكن أخرى من العالم بالإضافة إلى تخوفها من تداعيات الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة- إلى انخفاض حاد ومتواصل في الأسواق الخليجية<sup>(٦٥)</sup>. تزامن هذا مع عدم وجود طلب محلي ليعادل الخروج الأجنبي، نتيجة لاستنفاد السيولة في القطاع العقاري وتضييق السلطات المالية على السيولة لكبح جماح التضخم<sup>(٦٦)</sup>.

نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج كانت لغرض المضاربة، واستغلال المكاسب الناجمة عن فك الارتباط المتوقع- نتيجة لشائعات- بالدولار، مثل دولة الإمارات التي خرج منها حوالي (٩٠%) من أموال المضاربة الأجنبية أثناء الأزمة وتراجع الفكرة- الشائعة<sup>(٦٧)</sup>.

**المصارف؛** يحتاج تقييم الخسائر في القطاع المصرفي إلى الانتظار إلى بداية ٢٠٠٩م حين نشر أول بيانات حول أداء عام ٢٠٠٨م، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض البنوك الخليجية طالتها الأزمة من خلال استثماراتها وودائعها في البنوك الغربية. فمثلاً؛ بنك الخليج الكويتي خسر حوالي مليار دولار في أول ١٠ أشهر من ٢٠٠٨م<sup>(٦٨)</sup>. وليبيا، التي لديها في بنك ليتمان برزرز حوالي (٣٠٠) مليون دولار، تأمل أن تسترد (٦٠-٧٠%) منها<sup>(٦٩)</sup>.

هذا بالإضافة إلى اتفاق الأرجنتين والبرازيل على تقديم المدفوعات بالعملة المحلية لتطويق الدولار، وإنشاء تكتل جديد يضم البرازيل والهند والصين وروسيا يسمى "بريك" (BRIC)<sup>(٦٢)</sup>. وهذا ما يعكس محاولات الصين لبناء تحالفات اقتصادية- سياسية جديدة من شأنها تطويق التحالفات الأمريكية الغربية وإعادة رسم خريطة القوى على المدى المتوسط والطويل.

### الأزمة والعالم الإسلامي:

أصابت الأزمة المالية العالمية العديد من الدول الإسلامية بأشكال ودرجات مختلفة تبعاً لمدى اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ فكانت الدول الأكثر تداخلاً مع الاقتصاد العالمي -كدول الخليج وتركيا ومصر- أول وأكثر المتضررين من الأزمة، وأقل المتضررين- في الأجل القصير- هي الدول الإسلامية الأقل دخلاً ونموًا واندماجًا في الاقتصاد العالمي.

فعلى سبيل المثال تتراوح الخسائر المتوقعة للدول الخليجية بين (٤٠٠) مليار إلى (٢٠٥) تريليون<sup>(٦٣)</sup>. واقتصرت الخسائر حتى نهاية العام على القطاع المالي بشكل كبير ممتلاً في الأسواق المالية التي فقدت الكثير جداً من قيمتها، وفي القطاع المصرفي بشكل محدود، بينما لم تظهر آثار الأزمة بعد على القطاعات الحقيقية، والذي من المتوقع بدء ظهور أثرها على بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩م.

### • الدول النفطية

وهي دول تتمتع باندماج ذي درجة مرتفعة في النظام الاقتصادي العالمي، نتيجة لحجم الصادرات النفطية الكبير في ناتجها المحلي، وكذلك استثماراتها الضخمة في الدول الغربية سواء أمريكا أو أوروبا. ولقد طالت الأزمة أسواقها المالية وقطاعها المصرفي بقوة.

قد يؤدي تراجع الثقة في الاقتصاد الأمريكي نتيجة للأزمة المالية إلى تحول الدول عن الدولار إلى العملات العالمية أو حتى المحلية، وهذا ما يؤدي إلى مزيد من التدهور في أسعار النفط والاحتياطيات الخليجية من الدولار. إضافة إلى تدهور قيمة الاستثمارات وانخفاض عوائدها، وهذا ما يعني مزيداً من الخسائر<sup>(٧٥)</sup>.

#### الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل:

كان وقع الأزمة المالية على الدول الإسلامية المتوسطة والمنخفضة النمو متبايناً بين الخفيف والثقيل الوطأة لحد الخطر، فلقد واجهت باكستان خطر الإفلاس نتيجة لتراجع احتياطها من العملة الأجنبية وانخفاض حاد للروبية الباكستانية أمام العملات الأجنبية<sup>(٧٦)</sup>. وكانت كازاخستان الوحيدة من دول وسط آسيا الإسلامية التي تأثرت بشدة من الأزمة لدرجة قد تصل بها إلى الإفلاس<sup>(٧٧)</sup>، وواجهت باقي الدول الأزمة بدرجة تختلف بحسب اندماجها في الاقتصاد العالمي، وبحسب قوة/ضعف نظامها الاقتصادي الداخلي. ويمكن تناول آثار الأزمة على الأسواق المالية، ومناقشة الآثار المتوقعة للأزمة على القطاعات الحقيقية.

**الأسواق المالية؛** كان تأثير الأزمة المالية على البورصات في الدول الإسلامية المتوسطة النمو مشابهاً في الأسباب لما حدث في الدول النفطية، وكذلك في التأثير إن لم يفق الدول النفطية. فلقد فقدت بورصة أندونيسيا في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٠٨ م حوالي (٦٤.٧%) من قيمتها بالدولار الأمريكي مما أدى إلى إغلاقها، وفقدت البورصة التركية كذلك (٦٥.٣%) من قيمتها، والماليزية (٤٧%)، والمصرية (٥٣.٩%)<sup>(٧٨)</sup>.

**الاستثمارات؛** هناك خوف على جسم الاستثمارات الأصلي المختلف في تقديره بين (١) تريليون دولار إلى (٢.٤) تريليون دولار، هناك خوف أيضاً على العوائد على هذه الأموال المستثمرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية الرأسمالية والسوقية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي (٤٠٠) مليار دولار<sup>(٧٩)</sup>.

ويحذر الخبراء من استحابة الدول النفطية إلى مطالبات الدول الغربية بضخ المزيد من الأموال في اقتصادياتها والمساعدة في إنقاذ الشركات المتعثرة، وذلك نظراً لجسامة الأزمة، وضعف الضمانات لهذه الأموال؛ ففي أوقات الخطر لا يمكن ضمان سوى الودائع المحلية، وذلك مثل حالة نيوزيلندا التي لم تستطع، وهي على شفا الإفلاس، إلا أن تضمن سوى الودائع المحلية لديها<sup>(٨٠)</sup>.

**النمو؛** تؤثر الأزمة على العائد من الصادرات النفطية والذي سيتأثر بأسعار النفط التي تتجه إلى الانخفاض بشكل حاد، وهذا من شأنه أن يؤثر على موازنات هذه الدول وعلى معدلات النمو الاقتصادي<sup>(٨١)</sup>. فلقد توقعت وكالة التصنيف الائتماني (ستاندرد آند بورز) انخفاض سعر النفط دون (٤٠) دولاراً للبرميل حتى عام ٢٠١٥ م، وهو أسوأ التصورات المحتملة. فإن عواصم الخليج العربية -عدا أبوظبي- ستواجه عجزاً مالياً كبيراً<sup>(٨٢)</sup>.

وتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض توقعات معدل النمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربية من (٧.١%) خلال ٢٠٠٨ م إلى (٦.٥%)، وإلى (٦%) في ٢٠٠٩ م<sup>(٨٣)</sup>، وتراجع التضخم من (١١.٥%) إلى (١٠%). وذلك على افتراض سعر برميل النفط عند ١٠٠ دولار.

وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج بالأزمة المالية، وهذا ما يعمق الخلل في موازين المدفوعات.

– الاستثمار الحكومي والخاص والأجنبي؛ من المتوقع زيادة حجم الاستثمارات الحكومية من أجل امتصاص النقص في استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي من المتوقع أن تنخفض بشكل كبير نتيجة للأزمة المالية.

– الموازنة العامة؛ تعاني كثير من الدول الإسلامية المتوسطة والمنخفضة النمو من حالات عجز كبيرة في الموازنة العامة، ومن المتوقع أن تستمر حالات عجز في التزايد مع تفاقم الأزمة نتيجة لانخفاض الإيرادات وعدم قدرتها على تسوية الإنفاق سواء الاستهلاكي أو الاستثماري لامتصاص آثار الأزمة وحفز الطلب الداخلي وحفظ الحد الأدنى من الاستمرارية للأنشطة الاقتصادية والإنسانية.

– النمو الاقتصادي؛ نتيجة لنقص الاستثمارات وعجز الموازنة وزيادة المديونية من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو للدول الإسلامية المتوسطة والمنخفضة الدخل، ويمكن أن تساعد أسعار النفط المنخفضة على مفاومة النمو المنخفض.

#### السياسات الحكومية لمواجهة الأزمة:

يمكن ملاحظة أكثر من مستوى من التعامل مع الأزمة أفقيًا على مستوى الدول الإسلامية، ورأسياً بمقدار عمق السياسات والإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة وآثارها في كل دولة على حده، فمن الدول من اكتشف الأزمة سريعًا وتعامل معها بواقعية، ومنها من أنكرتها في البداية واضطرت في النهاية

وكشفت الأزمة عن خلل في بنية بعض الأسواق الإسلامية ظهر في تراجع البورصة المصرية في يوم واحد هو يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٨م، فيما أطلق عليه "الثلاثاء الأسود". معدل (١٦%) بوقت كانت فيه معدلات الهبوط في البورصات الأخرى الإقليمية والعالمية ما بين (٦) و(٩%)<sup>(٧٩)</sup>. بينما تراجعت بورصة المغرب بحوالي (٧%) فقط نتيجة لانخفاض حجم حصص المستثمرين الأجانب والتي تتراوح بين (٣-٤%) من حجم التعاملات<sup>(٨٠)</sup>، وهو ما يؤكد فرضية تأثير التداخل مع النظام الاقتصادي على الحماية من الأزمات المفاجئة.

الاقتصاد الحقيقي؛ ومن المتوقع أن ينتقل تأثير الأزمة المالية الحالية إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية، ومن المتوقع ظهور هذه التأثيرات في منتصف ٢٠٠٩م عند بداية ظهور الحسابات الختامية للموازنات العامة في الدول العربية، وكذلك في بداية ٢٠١٠م عند ظهور بيانات الشركات عن أعمال ٢٠٠٩م، وعلى الرغم من ذلك سوف تتناول التقديرات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للدول الإسلامية.

– ميزان المدفوعات؛ تتوجه نسبة كبيرة من صادرات الدول الإسلامية المتوسطة والمنخفضة النمو تتراوح بين ٥٠ إلى ٧٥% إلى أمريكا والدول الأوروبية، وهذا ما يعرضها للانخفاض بشدة نتيجة لكون الدول المستوردة لها هي قلب الأزمة العالمية. بالإضافة لذلك؛ تتكون هذه الصادرات من مواد أساسية أولية في أغلبها، بينما تبلغ نسبة الصادرات المصنعة نسبة ضعيفة من مجمل الصادرات، وتعرض أسعار المواد الأساسية للانخفاض بحدة في أوقات الأزمات<sup>(٨١)</sup>. بالإضافة إلى تأثر السياحة

الغرييون عن إرسال المنح المالية، وتم فرض قيود مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة الفلسطينية عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة.<sup>(٨٥)</sup> الأمر الذي أدى إلى توقف السلطة عن دفع الرواتب للموظفين البالغ عددهم حوالي ١٦٠.٠٠٠ موظف في القطاع العام الفلسطيني، وتصل نسبة موظفي غزة منهم حوالي ٢٠% منهم، مما أدى إلى تضرر حوالي ربع السكان نتيجة حرمانهم من مصدر مهم للدخل<sup>(٨٦)</sup>.

وأدت إجراءات الحصار المالي إلى تفاقم أزمة الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت حصة الفرد منه، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٧ أربعة مليارات و١٣٥.٨ مليون دولار، وتزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطية الاستهلاك الإجمالي بنحو ١٤٥.٨% في عام ٢٠٠٦، ووصلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى صفر في ٢٠٠٧، في عام كان الأسوأ على الصعيد الاقتصادي منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، فيما يتوقع أن تبلغ معدلات النمو حوالي ٣% في الأراضي الفلسطينية في ٢٠٠٨،<sup>(٨٧)</sup> علماً بأن التباين في مستوى التدهور والتراجع في مجمل الأنشطة الاقتصادية في القطاع كان كبيراً مقارنة بالوضع في الضفة.

#### • الضفة وغزة

بعد الحسم العسكري لحماس في قطاع غزة، وإقالة محمود عباس لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية في غزة، وتعيين حكومة انتقالية في الضفة برئاسة سلام فياض، بدأت إسرائيل في ضخ الأموال المحتجزة لديها، وقام المانحون الغربيون باستئناف المنح، كما قامت إسرائيل بإغلاق قطاع غزة واعتباره كياناً معادياً، بما يعنى منع الدخول

للتعامل معها بما تتطلبه من جدية بعدما تبين لها عمقها واتساعها.

وبالنسبة للتعامل الرأسي مع الأزمة يمكن رصد مستويين أساسيين من التعامل مع الأزمة في عام ٢٠٠٨م، وهما:

**المستوى الأول:** اهتم بمعالجة الآثار الفورية للأزمة على القطاعات المالية والمصرفية، واشتمل على إجراءات للحد من عمليات البيع والشراء التي تنطوي على مخاطر مرتفعة، مثل تحذير الإمارات من عمليات البيع على المكشوف<sup>(٨٢)</sup>، واتخاذ إجراءات لدعم السيولة وسهولة الحصول على الائتمان؛ منها تخفيض معدلات الفائدة، وضمان الودائع، وتوفير أموال إضافية لمواجهة الأزمات المتوقعة.

**المستوى الثاني:** اهتم بتلافي الآثار المتوقعة للأزمة على القطاعات الحقيقية، فتم اتخاذ إجراءات لحماية الصناعة ومنح تسهيلات للمنتجين، والتقدم بتخفيضات ضريبية وجمركية<sup>(٨٣)</sup>، والتوجه نحو تعزيز وتوسيع السوق الداخلية وتعزيز الطلب الداخلي من خلال توفير أموال تضخ في الاستثمارات العامة، المغرب ومصر على سبيل المثال.

#### ٥. الاقتصاد الفلسطيني (الضفة وغزة)

أثرت نتائج الانتخابات الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦ على الاقتصاد الفلسطيني والوضع الإنساني للفلسطينيين؛ فبمجرد إعلان حكومة حماس الأولى، ورفضها للشروط الإسرائيلية الثلاث<sup>(\*)</sup>، قامت إسرائيل بوقف توريد مستحقات السلطة الفلسطينية من إيرادات الجمارك وضريبة القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي ٥٥ مليون دولار وتمثل حوالي ٦٠% من إيرادات السلطة<sup>(٨٤)</sup> كذلك، توقف المانحون

(\*) تضمنت الشروط الإسرائيلية، الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالشرعية الدولية واتفاق أوسلو.

والدراسة والعلاج، وكذلك تسري عبرها الأدوية والغذاء والكساء والسلع الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة والتجارة، وترتد عبرها أيضاً المنتجات إلى الأسواق لتكتمل الدورة الاقتصادية.

#### • أزمة الوقود

مثل إيقاف إسرائيل تمديد غزة بالوقود في بداية ٢٠٠٨ أحد الأبعاد المهمة للأزمة؛ حيث بدأت إسرائيل في وقف إمداد غزة بالوقود اللازم من يوم ٢٠-١-٢٠٠٨؛ مما أثر على جميع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وكذلك الإنسانية الصحية والتعليمية والبيئية. واستمر تقليص إمدادات الوقود حتى وصلت في الفترة من ٦-٤-٢٠٠٨ إلى ١٠-٥-٢٠٠٨ إلى حوالي ٨% من كمية البترين المطلوبة أي حوالي ١٥١ ألف لتر من أصل مليوني لتر، وحوالي ١٥% من كمية السولار المطلوبة والتي تبلغ سبعة ملايين لتر، و٤٣% من كمية السولار الصناعي المطلوبة لتشغيل محطة توليد الكهرباء بشكل كامل.<sup>(٨٩)</sup>

ويترب على توقف إمداد الوقود مخاطر صحية؛ نتيجة لتوقف خدمات القطاع الصحي مما يؤثر على حياة المواطنين، وتهديد حياة المرضى الذين يحتاجون للتنقل إلى المستشفيات نتيجة توقف المواصلات، ومخاطر اقتصادية نتيجة لتوقف نقل وتوزيع المحاصيل الزراعية على مختلف محافظات غزة. فضلاً عن هذا، توقف قطاع النقل التجاري مما سوف يؤثر على نقل المساعدات الإنسانية من المعابر. ولقد أعلنت وكالة غوث اللاجئين عن توقفها عن تقديم مساعدات ومعونات غذائية لحوالي ٦٥٠ ألف لاجئ بسبب نقص الوقود<sup>(٩٠)</sup>، وتوقفت الحياة في قطاع غزة وحركة تنقل المواطنين نتيجة توقف المواصلات وكذلك توقف ٩٠% من السيارات الخاصة التي

والخروج لأي سبب وقطع الإمدادات من الطاقة. ولقد كانت تلك الإجراءات تجري تنفيذاً لتصور إسرائيلي أمريكي يقضي بفصل غزة عن الضفة، وضح الأموال في الضفة لتكون في وضع أفضل، مما يؤدي إلى ثورة أهل غزة على حماس نتيجة للأوضاع المأساوية للحصار الذي وضعتهم فيه نتيجة لتشددها.

#### • حصار غزة

صحّت غزة في فجر عام ٢٠٠٨ لتكتمل ما باتت عليه في ٢٠٠٧ من حصار وتجويع وقصف ووحشية إسرائيلية؛ حيث لم يكذب بمر (١٩) يوماً على بداية ٢٠٠٨، حتى بدأت إسرائيل إيقاف توريد الوقود إلى غزة، وبإيقاف توريد الوقود توقف كل شيء في غزة وبدت ساكنة تنتظر قضاء الله، وبدأت أزمة اقتصادية وإنسانية عنيفة تعصف بالقطاع في ظل وحشية إسرائيلية معتادة، وتواطؤ دولي متواتر، وسكوت عربي مريب.

#### • الأزمة الاقتصادية بالقطاع

تقدر الخسائر اليومية لقطاع غزة بمليون دولار يومياً نتيجة إغلاق المعابر التجارية حسب التقديرات الدولية والمحلية؛ أي إن إجمالي الخسائر المباشرة خلال الفترة السابقة تقدر بحوالي ٣٦٠ مليون دولار ذلك بالإضافة إلى خسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى مما قد يجاوز مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨.<sup>(٨٨)</sup>

مثل إغلاق المعابر الحدودية مع إسرائيل ومصر، ومنع توريد الوقود إلى غزة من الجانب الإسرائيلي فكفي الكفاية للحصار الوحشي الواقع على غزة؛ إذ يمكن اعتبارهما معاً المسببين الاقتصاديين لكل الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها أهل القطاع. ذلك، حيث يؤثر نقص الطاقة على جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وتؤثر المعابر على حركة الدخول والخروج للأفراد والمواد حيث يدخل منها الناس ويخرجون للعمل

وتعود أسباب هذا التراجع الكبير في إنتاجية القطاع الخاص وباقي القطاعات بشكل أساسي إلى أمرين أساسيين هما: وقف إمدادات الوقود وإغلاق المعابر الحدودية، ووقف الاحتلال العمل بالكود الجمركي الخاص بقطاع غزة؛ الأمر الذي منع من توفر أي كميات أو أنواع من المواد الخام؛ حيث إن جميع المؤسسات الفلسطينية المنتجة لا يمكنها الحصول على أكثر من ١٠% من مستلزمات الإنتاج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى صعوبة تسويق وتصريف المنتجات المحلية بسبب الإغلاق. وهنا يبرز دور المعبر الحدودي في تأثيره على الاقتصاد الغزوي وهذا ما أدى إلى الشلل وإغلاق ٩٠% من المنشآت الصناعية في غزة<sup>(٩٤)</sup>. هذا، بالإضافة إلى دور الوقود في رفع تكاليف الإنتاج وبالتالي مواجهة مشكلة تسويقية لارتفاع أسعارها، وذلك بفرض عبورها إلى الأسواق الخارجية.

ونلمح دور المعبر الحدودي في تدهور قطاع الصناعة؛ حيث يعتمد القطاع الصناعي بشكل شبه كلي على المواد الخام المستوردة والتي تصل نسبتها إلى ٨٠% منه وعلى استيراد الآليات وقطع الغيار للصيانة، وتمر نسبة ٨٥% منها من أو عبر إسرائيل. وكانت نتائج توقف تدفق المواد الخام وخروج البضائع كارثية، حيث؛ تشير الإحصاءات إلى إغلاق أكثر من ٩٦% من المنشآت الصناعية البالغ عددها ٣٩٠٠ منشأة صناعية، وعدم تصدير أي من بضائعها، الأمر الذي أدى إلى انضمام أكثر من ٣٣.٥٠٠ عامل في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل؛ فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي ما يقرب من ٣٥.٠٠٠ عامل حتى الإغلاقات في منتصف شهر يونيو ٢٠٠٧ وبعد الإغلاقات لا يتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع أكثر من ١٥٠٠ عامل.

تعمل على البترين والسولار. كذلك، توقفت محطات الغاز عن توزيع الغاز على المنازل نتيجة توقف مركباتهم وهذا يؤدي لخسائر فادحة لشركات البترول نتيجة توقفها عن العمل الطبيعي لفترات كبيرة. وعلاوة على ذلك، هناك مخاطر بيئية؛ متمثلة في تلوث مياه الشرب في قطاع غزة نتيجة توقف محطات المعالجة عن العمل، وكذلك توقف محطات ضخ المجاري عن العمل مما يهدد بكارثة، وأيضاً يؤدي إلى توقف شركات توزيع المياه المعالجة عن بيع المياه للمواطنين نتيجة توقف مركباتهم مما يسهم في تعميق الأزمة.<sup>(٩١)</sup>

#### ● القطاعات الاقتصادية

تعاني القطاعات الاقتصادية في غزة من العديد من المشكلات البنوية، من مشاكل التمويل إلى العمالة إلى التكنولوجيا والأسواق، ومع كل هذه المشاكل، كانت هذه القطاعات مستمرة في العمل والنمو وفي طريقها للتغلب عليها مرحلياً. إلا أنها مع مواجهتها مشاكل جديدة من نوع توقف إمداد الوقود وإغلاق المعابر، فإن ذلك كان يعني الموت أو الطريق إليه بالنسبة لمعظمها على الأقل.

فلقد انخفضت القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في غزة في الفترة الممتدة ما بين يناير ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧ إلى معدل ٤٦%، إلا أنه ومنذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة منتصف شهر يونيو ٢٠٠٧ انخفضت الطاقة الإنتاجية مباشرة إلى معدل ١١%، وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من ٤٣% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل في حين أن أكثر من ٥٥% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز ٧٥%<sup>(٩٢)</sup>، ونجم عن ذلك تسريح ما بين ٧٥ و ١٥٠ ألف عامل في القطاع الخاص.<sup>(٩٣)</sup>

تدعمها وكالات الأمم المتحدة بقيمة تبلغ ٣٧٠ مليون دولار<sup>(٩٨)</sup>.

وكان من تداعيات الاثيار في جميع القطاعات الاقتصادية أن تعرضت القطاعات التجارية إلى نكسات مستمرة، فكان أن تعطل حوالي ٩٠% من قطاع النقل التجاري نتيجة للإغلاق حيث يعتمد هذا القطاع على حركة البضائع الصادرة والواردة. وتأثر بذلك السائقون وأصحاب الشاحنات والعمالة اللازمة للشحن والتفريغ، وتأثر القطاع المصرفي بمقاطعة البنوك الإسرائيلية له. ويتوقف الحركة الاقتصادية والتجارية نتيجة لتوقف إصدار الاعتمادات المستندية وضمانات المشروعات، انحصرت عملها في الإيداع والسحب والتحويل، وانخفضت التسهيلات الائتمانية بحوالي ٨٠%؛ مما دفعها لتعمل بأقل من ٤٠% من طاقتها<sup>(٩٩)</sup>.

#### • تضخم وفقر وبطالة

وارتفعت الأسعار في غزة نتيجة لقلّة المعروض من المنتجات إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة حيث وصل سعر اللتر من البنزين إلى (١٥) دولاراً، وسعر السولار إلى ستة دولارات في السوق السوداء، ووصل سعر جوال الطحين إلى (٥٠) دولاراً، وسعر جالون زيت الزيتون سعة (٢٠) لترًا إلى (١٤٠) دولاراً، واللحوم التي وصل سعر الكيلو منها إلى (١٥) دولاراً و(٣.٥) دولارات للدجاج، وسعر شيكارة الإسمنت المصري إلى (٥٥) دولاراً. كذلك، كان مما أسهم في زيادة صعوبة معيشة الغزيين انخفاض القوة الشرائية للدولار والدينار أمام الشيكل الإسرائيلي نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار<sup>(١٠٠)</sup>.

بلغت معدلات البطالة في غزة حوالي ٧٥ إلى ٨٥%، كما بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة منهم حوالي ٧٥%<sup>(١٠١)</sup>. وترتفع معدلات الفقر

وتشير التقديرات الصادرة عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن الخسائر الشهرية المباشرة للقطاعات الصناعية منذ بدء الحصار المشدد على قطاع غزة تبلغ حوالي (١٥) مليون دولار حيث بلغ صافي عائدات القطاع الصناعي في غزة في ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في اليوم<sup>(٩٥)</sup>، وهو ما يعني ما مجموعه ٣٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

بالنسبة للقطاع الزراعي، فإن عدم القدرة على استيراد مستلزمات الزراعة من البذور والأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى نتيجة لإغلاق المعابر الحدودية، بالإضافة إلى عدم القدرة على التصدير للخارج، أحدثت خسائر يومية تصل إلى ١٥٠ ألف دولار، وبلغ مجملها في القطاع الزراعي أكثر من ١٢٠ مليون دولار<sup>(٩٦)</sup> حتى منتصف ٢٠٠٨؛ وذلك نتيجة لإتلاف المحاصيل أو بيعها في السوق المحلي بأسعار زهيدة بلغت ١٠ و ١٥% فقط من أسعار التصدير.

ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٢٠-٣٠% عن الموسم السابق؛ ما يعني تهديد حوالي ٤٠ ألف عامل بالقطاع الزراعي في غزة يمثلون ١٢.٧% من القوى العاملة، ويوفرون الغذاء والحياة المعيشية لربع السكان في قطاع غزة<sup>(٩٧)</sup>.

أثر أيضاً عدم دخول مواد البناء من حديد وإسمنت وغيرها إلى توقف قطاع البناء والمقاولات، وما يترتب عليه من صناعات مغذية وعقود إنشاءات (حيث أغلقت حوالي ١٣ مصنع بلاط، ٣٠ مصنع باطون مجهز، ١٤٥ مصنع رخام، ٢٥٠ مصنع طوب) مما سبب فقدان حوالي ١٨٠٠٠ وظيفة تمثل مصدر دخل حوالي ١٢٠ ألف مواطن. وبالإضافة إلى ذلك، توقفت كل العقود الإنشائية للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي التي

١٣٠٠ مريض بحاجة للعلاج خارج القطاع، رفض الاحتلال السماح لحوالي ١١٥٠ منها للمغادرة لتلقي العلاج منذ بدء الحصار حتى نهاية فبراير ٢٠٠٨<sup>(١٠٧)</sup>.

وعانى القطاع من نقص كبير في المواد الأساسية مثل القمح والزيت النباتي ومنتجات الألبان وحليب الأطفال مما أدى إلى ارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض السيولة، حتى بالنسبة للفواكه المعدة للتصدير والتي كان من المفترض أن تنخفض أسعارها نتيجة لزيادة المعروض منها. وطبقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يتم حالياً إنفاق ما يزيد عن ثلثي دخل الأسرة في غزة مقابل ٥٦ % بالصفة الغربية على الغذاء<sup>(١٠٨)</sup>، وقامت نسبة ٩٣.٥% من الأسر بإجراء تخفيض إجمالي على شراء الغذاء، مما أدى إلى تخفيض بنسبة ٩٨% في شراء اللحوم، وانخفاض بنسبة ٨٦% في شراء منتجات الألبان<sup>(١٠٩)</sup>.

وتبرز المفارقة هنا في أن جوهر المعاناة الحقيقية للفلسطينيين في غزة هو ممارستهم لحقهم في التصويت واختيارهم لحركة حماس، وهذا ما يبرز إلى الواجهة قضية المعايير المزدوجة، ومصداقية القوى الدولية في منادتها بالديمقراطية.

وتعتبر الأزمة الإنسانية انعكاساً مباشراً للأزمة الاقتصادية والسياسية الطاحنة التي يعانيها قطاع غزة، من تدهور حركة التجارة والصناعة، وتفاقم مشكلات قطاع الزراعة والصيد، وتوقف حركة التجارة؛ وهذا ما يغذي البطالة والفقر والمعاناة التي يفاقمها الاحتلال بالقصف والاحتياح والاعتقال والاعتقال.

#### • أمن وسياسة ... واقتصاد

انعقد في أواخر ٢٠٠٧ مؤتمر باريس الاقتصادي، وتعهد المانحون الدوليون بدفع حوالي ٧.٧ مليار دولار للسلطة الفلسطينية خلال ثلاث سنوات.

بالتالي لتصل إلى ٩٠% بحسب التقديرات<sup>(١٠٢)</sup>، وهي مرشحة للتضاعف في ٢٠٠٨ نتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية<sup>(١٠٣)</sup>.

كان عدد الأسر التي تعيش في غزة تحت خط الفقر قد ارتفع ليصل إلى ٥١.٨%<sup>(١٠٤)</sup>. وبات ٨٠% من الغزيين، اللاجئين منهم وغير اللاجئين، يعتمدون على المساعدات الغذائية من الأونروا ومن وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل البقاء على قيد الحياة. ولقد قامت الوكالة نتيجة للأوضاع الكارثية بتقديم المساعدة الغذائية لما مجموعه ٧٥.٠٠٠ عائلة إضافية كانت في السابق تعتبر من العائلات المكتفية ذاتياً<sup>(١٠٥)</sup>.

#### • الأبعاد الإنسانية للأزمة

تمثلت أبعاد الأزمة الإنسانية في غزة في حرمان أهلها من حقوقهم الطبيعية في المأكل والمشرب والتعليم والانتقال، بل وصل الأمر إلى تهديد حياتهم بجرمانهم من العلاج مما أفضى بالكثيرين منهم إلى الموت؛ فلقد بلغ عدد المتوفين نتيجة للحصار على غزة بعد ما يزيد عن عام منه في أغسطس ٢٠٠٨ حوالي ٢٣٣ مريضاً، وبموت أغلب المرضى نتيجة لعدم وجود الأدوية المطلوبة أو لاحتياجهم إلى جراحات متخصصة تحتاج إلى إجرائها خارج غزة، ويمنعهم غلق المعابر من جهة مصر وإسرائيل من ذلك، على الرغم من امتلاكهم للشهادات الطبية التي تؤكد احتياجهم الملح لذلك<sup>(١٠٦)</sup>. وهناك الكثيرون ممن يحتاجون إلى الخروج للعلاج والتخلص من آلامهم ومعاناتهم، مثل مئات الحالات المرضية الحرجة والتي تحتاج إلى عمليات جراحية متخصصة؛ وتحديدًا عمليات المخ والأعصاب والعظام وعلاج من أمراض مثل السرطان والكلبي، ما زالوا ممنوعين من السفر للخارج لغرض العلاج. ذلك، حيث تشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن أكثر من

التي تقدم مساعدات غذائية وصحية وتعليمية إلى حوالي مليون لاجئ فلسطيني يمثلون ثلثي عدد سكان قطاع غزة، ويبلغ إجمالي المساعدات حوالي ٤٠٠ مليون دولار<sup>(١١٧)</sup> وتعتزم الأونروا تقديم حوالي ١٦٨ مليون دولار في ٢٠٠٨ موزعة على العديد من الأنشطة الحيوية<sup>(١١٨)</sup>. وكان ثالث العوامل قيام حماس بإجراءات من شأنها: أولاً- تخفيض النفقات وإعادة توزيعها عن طريق استقطاع نسب من المرتبات، وتحويل العلاوات إلى المساعدات الاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي بأجور أقل. وثانياً- البحث عن مصادر جديدة للإيرادات، مثل تنشيط جمع الضرائب المحلية لمواجهة تخفيض السلطة للضرائب العامة، والجديدة في تحصيل مستحقات البلديات، وتخفيض رسوم ترخيص المركبات لزيادة الإيرادات، والسيطرة على إيرادات المحاكم، وإنشاء مكاتب لجمع الضرائب بجوار المعابر، وفرض ضرائب على تهريب البضائع عبر الأنفاق. ومثلت التبرعات الشعبية والرسمية لحماس أحد المصادر الضخمة التي مولت ميزانية الحكومة. واستطاعت حماس بفضل كل هذه العوامل مجتمعة دفع مرتبات بما قيمته ١٢ مليون دولار في وقتها، بالإضافة إلى استمرار الجناح العسكري لها متنامياً ومزدهراً<sup>(١١٩)</sup>.

ويظهر بعد عام ونصف على بدء حصار غزة عدم تحقق الأجددة الإسرائيلية الأمريكية، من تحسن الأوضاع في الضفة وانفجارها في غزة؛ وبهذا يثبت خطأ الاعتماد على مقولة إن الحياة الصعبة والأوضاع القاسية ستؤدي إلى نسيان ثوابت القضية الفلسطينية. فالمواطنون في غزة يعرفون من المسئول عن الحصار ويعرفون دوافعه، وبذلك استمرت حركة حماس تحت هذه الأوضاع، ولم تسقط رغم كل ما حدث ويحدث، وكذلك المواطنون في الضفة لا تلهيهم الأوضاع المستقرة نسبياً عن جوهر القضية

وانعقد في ٢٠٠٨ مؤتمر في بيت لحم تعهد فيه المانحون بدفع حوالي ١.٤ مليار دولار لمشروعات تنمية<sup>(١٢٠)</sup>. إلا أن الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية لم تتحرك؛ حيث أشار البنك الدولي في تقرير له إلى أن آليات الاقتصاد الرئيسية في الضفة لم يطرأ عليها الكثير من التغيير<sup>(١٢١)</sup>؛ إذ استمرت الحواجز الأمنية الإسرائيلية في تعويق انتقال الضفيين داخل مناطق القطاع، واستمر الجيش الإسرائيلي في التدمير للبنية التحتية، إضافة إلى المشاكل المعيشية والاقتصادية من نقص المياه<sup>(١٢٢)</sup> والفقر والبطالة، والتي وإن كانت أقل من معدلات غزة، إلا أنها تعتبر مرتفعة نسبياً. وتواجه حكومة الضفة مشكلات عدة ليس آخرها نقص الأموال المخصصة للنفقات الحارية؛ حيث قامت بالاقتراض من بنوك الضفة لسداد رواتب شهر يوليو ٢٠٠٨<sup>(١٢٣)</sup>، ومن المتوقع أن تواجه عجزاً في النصف الثاني من ٢٠٠٨ يبلغ حوالي ٠.٤ مليار دولار. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعونات المخصصة للإنفاق الجاري في ٢٠٠٨ هي مليار دولار فقط<sup>(١٢٤)</sup> من نفقات تبلغ ١.٤ مليار دولار، إضافة إلى تأخر المانحين في السداد، وهذا ما يفسر قيام رئيس الوزراء المعين سلام فياض بطلب مساعدة بصفة عاجلة من صندوق البنك الدولي تبلغ ١٢٠ مليون دولار<sup>(١٢٥)</sup>.

وعلى الجانب الآخر، في غزة، كانت هناك مجموعة عوامل ساعدت في تخفيف حدة المأساة الرهيبة؛ فكانت الرواتب التي بدأت حكومة فياض في دفعها إلى حوالي (٧٧) ألف موظف بالسلطة الفلسطينية معينين قبل ديسمبر ٢٠٠٥ يمثلون حوالي نصف القوة العاملة، أحد العوامل. ويبلغ إجمالي الرواتب حوالي (٩٤) مليون دولار<sup>(١٢٦)</sup>، قد أسهمت في إنعاش الوضع وتخفيف الأزمة. وكان العامل الثاني متمثلاً في المنظمات الدولية مثل الأونروا

المتمثل في الاحتلال والمستوطنات وحق عودة اللاجئين ووحدة القدس وضرورة إزالة الجدار. ومن هنا تبدو ورقة الاقتصاد ضعيفة ولا تقدم حلولاً جديدة وبالتالي لا يمكن اعتبارها بديلاً لتقديم حلول سياسية للقضية تتعلق بحلول جادة للمشكلات الفلسطينية المشروعة.

#### ٦. العلاقات الاقتصادية الإسلامية

تراوحت نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية في ٢٠٠٧ م بين ١٣ و ١٤ % من حجم التجارة العالمية.<sup>(١٢٠)</sup> وهذه النسبة المتدنية هي انعكاس لضعف حجم صادرات وواردات الدول الإسلامية فيما بينها؛ حيث بلغ حجم الصادرات بين الدول الإسلامية فيما بينها في نهاية ٢٠٠٦ م ١٦٥.٨ مليار دولار وهو ما يمثل ١٢.١% من إجمالي صادرات هذه الدول للعالم الخارجي، وبلغ حجم الواردات ١٧٧.٢ مليار دولار بما يمثل نحو ١٦.٢% من إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي.<sup>(١٢١)</sup>

يمكن أن يُفسر هذا التديني بالعديد من العوامل: أولها- ضآلة حجم الدول الإسلامية في حركة التجارة العالمية، حيث بلغت نسبة الصادرات الإسلامية من الصادرات العالمية حوالي ٩.٢% في ٢٠٠٥ وهي أعلى نسبة حققت منذ عقدين، بينما بلغت الواردات نسبة ٧.٨% من الواردات العالمية لنفس العام. وثانيها- ارتباط الدول الإسلامية اقتصادياً بالدول الغربية، ويتجلى هذا في حجم المبادلات بينها الذي يصل إلى أن ٨٧.٩% من صادرات العالم الإسلامي هي لدول غير إسلامية، و ٨٥.٨% من واردات العالم الإسلامي هي من دول غير إسلامية.<sup>(١٢٢)</sup>

ولم تكن نسبة التجارة بين الدول العربية بأفضل حالاً، فعلى الرغم من زيادتها في الفترة الأخيرة، إلا

أما لا ترقى للتوقعات، فلقد ارتفعت قيمة الصادرات بين الدول العربية إلى ٥٥.٤ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٢٥.٨% عن العام ٢٠٠٥، في حين تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة ١٧.٨% لتبلغ ٥٢.٥ مليار دولار، وبالتالي ارتفع متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى حوالي ١١.٢% من إجمالي التجارة الخارجية العربية بعد أن استقر عند ٨.٥% لفترة طويلة.<sup>(١٢٣)</sup>

وشهدت العلاقات العربية-الإسرائيلية في ٢٠٠٨ تطورات مهمة منذ الإعلان عن صفقة لتوريد ١.٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري سنوياً لإسرائيل لمدة (٢٠) عاماً، بأسعار قُدرت بأنها أقل من تكلفة الإنتاج، في حين أن هناك مدناً مصرية لم يصلها الغاز المصري، ويشترى الفلسطينيون الغاز من إسرائيل بأسعار مرتفعة عن الأسعار العالمية. ومن المتوقع نتيجة لهذا التطور المهم أن يزداد حجم التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل، والذي بلغ في ٢٠٠٧ حوالي ٢٣٤.١ مليون دولار بزيادة قدرها (٣٠) مليون دولار عن ٢٠٠٦، ومع الأردن ٣٠٦.٩ مليون دولار بزيادة كبيرة عن ٢٠٠٦ بلغت ١٣٠ مليون دولار في عام واحد. بمعدل ارتفاع إجمالي لحجم التبادل العربي مع إسرائيل يقارب ٤٢.٨% في ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦.<sup>(١٢٤)</sup> وتعزى هذه الزيادات الضخمة في حجم التبادل إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكوز) التي وقعتها مصر والأردن مع إسرائيل سابقاً، إضافة إلى كون الأردن تشكل ممراً للبضائع الإسرائيلية إلى العراق والتي قد تحمل عبارة (منشأ أردني)<sup>(١٢٥)</sup>.

وشهدت قضية العلاقات الاقتصادية الإسلامية بعض التطورات الإيجابية والسلبية نعرضها في ما يلي:

الخارجية، وهذا ما يؤشر لقوة الاقتصاد التركي، وما يعزز إمكانية قيام تركيا بدور إقليمي قوي<sup>(١٢٦)</sup>.

وتختلف دوافع إيران عن تركيا حيث إن إيران مدفوعة برغبتها في تأمين احتياجاتها وتوسيع دائرة خياراتها التجارية توقعاً للأسوأ في تطورات أزمته السياسية مع الغرب الذي يضيق عليها الحصار، وكذلك الاستفادة من وفرة الطاقة لديها في توسيع دائرة تحالفاتها للالتفاف على الحصار الغربي. فنرى مثلاً؛ مشاركة ماليزيا في مشاريع الطاقة الكهرومائية، وتوقيع اتفاقية تفاهم حول التعاون الزراعي مع آذربيجان. ومباحثات لتوقيع اتفاقيات في مجال الطاقة مع باكستان، واندونيسيا وتوقيع سبع مذكرات تعاون مع غانا الإفريقية، بالإضافة لمحاولة تنشيط العلاقات مع دول أفريقية أخرى مثل السودان والسنغال وأثيوبيا وكينيا وتزانيا والسيراليون. هذا، فضلاً عن رغبتها في تعميق العلاقات مع دول الجوار، مثل العراق الذي وصل حجم التبادل التجاري معه إلى أربعة مليارات دولار، وإقامة مشروع للربط الكهربائي مع دبي، إضافة إلى افتتاح بنك جديد، ومشروع مشترك للأسمنت مع الجزائر.

#### ● الوحدة النقدية الخليجية:

شهد عام ٢٠٠٨ جدلاً حول إمكانية انطلاق العملة الخليجية الموحدة في عام ٢٠١٠؛ حيث ظهرت فجأة!!! عقبات في طريق إتمام المشروع في الموعد المحدد، فلقد اكتُشِف أن البنية التحتية من المؤسسات اللازمة لانطلاق المشروع لم تكن قد اكتملت بعد، فقرر الخليجيون البدء فوراً في إنشائها. لذلك قررت الدول الخليجية تأسيس نواة لبنك مركزي خليجي مشترك العام المقبل، تكون وظيفته إدارة عملية التحول إلى العملة الموحدة، وأصبحت الصيغة الجديدة هي أن ٢٠٠٩ سيكون موعداً لانطلاق مجلس أو سلطة نقدية لدول مجلس التعاون

● العلاقات الاقتصادية الخارجية لتركيا وإيران شهدت كل من تركيا وإيران نشاطاً ملحوظاً في تعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول الإسلامية عن طريق زيادة أحجام التبادل التجاري، وتوسيع دائرة العلاقات بتوقيع اتفاقيات وعقد مباحثات مع دول إسلامية. مع ملاحظ اختلاف دوافع كل حالة لتوسيع وتعميق دائرة العلاقات.

فنرى تركيا مدفوعة بتنوع اقتصادها ونموه المرتفع مما أوجهاها إلى توسيع أسواقها، لذلك نلاحظ أن اتجاه العلاقة بين تركيا وغيرها من الدول الإسلامية يسري في اتجاه البحث عن أسواق لمنتجاتها أو لخدماتها أو البحث عن استثمارات في اقتصادها المزدهر. فنرى استثمارات نفطية وصناعية مع إيران التي بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي (١٠) مليار دولار، وتوريد معدات دفاعية لماليزيا وآذربيجان .

وبلغت الاستثمارات العربية في تركيا حوالي عشرين مليار دولار مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري وتعاضم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ المشاريع في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى اتجاه السعودية إلى الاستثمار الزراعي في تركيا لتأمين احتياجاتها من الحبوب، وتبادل تجاري فاق المليار دولار مع سوريا، و(١٠) مليارات مع العراق ومن المتوقع أن يصل إلى (٢٥) مليار دولار نتيجة توقيع العديد من المشاريع المشتركة وإزالة عقبات أمام الاستثمارات التركية في العراق.

ولوحظ اتجاه تركي قوي تجاه القارة الإفريقية؛ حيث عقدت في إسطنبول القمة التركية-الأفريقية بمشاركة خمسين دولة أفريقية وبمشاركة الجامعة العربية، وبرز فيها التمثيل المرتفع للدول الإفريقية؛ حيث حضر بعض الرؤساء الأفارقة للقمة مثل عمر البشير الرئيس السوداني ورؤساء الوزارات ووزراء

(٣) ثمة ازدهارات ومؤشرات إيجابية في طريق الأشواك، من مثل زيادة الفوائض النفطية واستفادة دول البترول من ارتفاع أسعاره في تنفيذ استثمارات كبرى وأساسية، وانتعاش المصرفية الإسلامية في الداخل الإسلامي وخارجه، والتحول إلى تعاون بيني لمواجهة أزمة الغذاء وبالأخص المشروعات الزراعية المشتركة في السودان وتركيا، والجوانب الإيجابية لعمليات فك الارتباط بالدولار خاصة في الخليج (وإن حمل ذلك بعض المخاطر والحسائر، وارتفاع ملحوظ في حجم التجارة البينية العربية.

(٤) بيد أن ثمة مؤشرات غير مشجعة تمثلت في إعصار ارتفاع الأسعار الذي عصف بأكثر شعوب الأمة، وما صاحبه من تضخم وتراجع في القوى الشرائية للعمالات، وعجوزات في موازين المدفوعات بالأخص أمام الدول الصناعية، بينما ازداد عدد المليونيرات في دول إسلامية أخرى وتعاضت نزعة الاستهلاك بشكل مخيف في مناطق كالخليج العربي، وأصبحت أكثر الشعوب الإسلامية معرضة لكوارث تتعلق بضرورياتها واحتياجاتها من الغذاء والدواء والكساء مع استمرارية حديدية لحالة تراجع قطاع الزراعة، وتراجع دور الدولة في مراقبة الأسواق وتطبيق القوانين التي تكفل العدالة ورفع المعاناة عن الفقراء، والاكتفاء بالتعامل الشكلي الخطابي مع أزمات حقيقية وحرحة، ورمزية مشروعات التعاون وبطء المضي فيها وارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع عبر أرجاء الأمة. إلا أن الحالة الفلسطينية في غزة ثم الضفة باتت تقف على رأس المخازي وأمارات الفشل العربي والإسلامي.

ومن هنا، فإما وقفة جادة مع النفس لتصحح الأوضاع وإما ما لا يحمد عقباه.

الخليجي<sup>(١٢٧)</sup>، بدلاً من انطلاق العملة في ٢٠١٠<sup>(١٢٨)</sup>. وأدت مجموعة من الأحداث في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية ١٢٩ إلى تهديد المشروع كان أولها إعلان عمان عدم انضمامها إلى الوحدة النقدية، وتخلي الكويت عن ربط عملتها بالدولار، والتضخم الجامح الذي أربك توازنات أسعار صرف العملات الخليجية، إضافة إلى التأخر في تأسيس البنية التحتية النقدية والمؤسسية، وهي كلها أمور قد تؤدي إلى تأخير انطلاق المشروع في ميعاده المحدد.

#### خاتمة:

من العرض السابق يتبين أن العام ٢٠٠٨ لم يُحل من مستجدات على الساحة الاقتصادية الإسلامية، سواء المستجدات الإيجابية أو السلبية، والتي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

(١) الحساسية البالغة في الاقتصادات الإسلامية لتغيرات الساحة العالمية، وبالأخص فيما يتعلق بالأزمات والمشكلات؛ من قبيل أزمة أسعار النفط، والغذاء، والتضخم والبطالة واضطراب أسواق النقد والمال والعقارات وغيرها.

(٢) تراوح درجات ونوعيات تأثير الدول الإسلامية بالاضطرابات الاقتصادية الدولية، ما بين مستفيد (الدول المصدرة للنقط) وبين حاسر (الدول المستوردة للنفط، وسائر الدول فيما يتعلق بأزمات الغذاء والتضخم والبطالة وأسعار السلع والخدمات)؛ الأمر الذي كما يفترض أن تمتصه الوحدة، والتكامل كثيراً من آثاره السلبية، إلا أن غياب هذين الأخيرين وضعف العلاقات الاقتصادية الإسلامية (البينية) قد أدى إلى تراجع العدد الأكبر من دول الأمة وشعوبها إلى مزيد من الفقر والتخلف والعوز.

(جدول: ١) موجودات الصناديق السيادية الإسلامية

مصدر التمويل	سنة التأسيس	الموجودات (بالمليون دولار)	اسم الممول	الدولة	ترتيب
النفط	١٩٧٩	٨٧٥٠٠٠	هيئة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	١
النفط		٣٠٠٠٠٠	صندوق التمويل للأغراض المختلفة	السعودية	٢
النفط	١٩٥٣	١٦٧٠٠٠	صندوق عوائد الأجيال المستقبلية	الكويت	٣
النفط	١٩٨٣	٣٠٠٠٠	وكالة بروناي للاستثمار	بروناي	٤
أخرى	١٩٩٣	١٨٣٠٠	الخزانة الوطنية	ماليزيا	٥
النفط	١٩٩٩	١٢٠٠٠	صندوق التثبيت النفطي	إيران	٥
النفط والغاز	٢٠٠٠	١٧٠٠٠	التمويل الوطني	كازاخستان	٦
النفط والغاز	١٩٨٠	٢٠٠٠	المالية العامة أر إف	عمان	٧
النفط	١٩٩٩	١٥٠٠	صندوق عائدات النفط	أذربيجان	٨

المصدر: مورجان ستانلي، نقلاً عن مجلة "المجلة" السعودية، عدد ١٤٧٨، يونيو ٢٠٠٨.

السكان والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية						الجدول 1-3
2008*	2007	2006	2005	2004	2003	
						السكان (مليون)
1450,4	1422,8	1395,5	1368,5	1341,9	1315,7	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
						كسبية مئوية من:
22,1	21,9	21,7	21,6	21,4	21,2	العالم
26,0	25,8	25,6	25,5	25,3	25,1	البلدان النامية
						الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)
4378,2	3692,6	3107,9	2657,2	2230,7	1885,1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
						كسبية مئوية من:
7,3	6,8	6,4	5,9	5,4	5,1	العالم
24,2	24,3	24,8	24,8	24,8	24,9	البلدان النامية
						الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار)
3019	2595	2227	1942	1662	1433	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
9154	8355	7540	7072	6627	5962	العالم
42430	39772	36723	35189	33749	30614	البلدان المتقدمة
3246	2752	2303	1991	1693	1444	البلدان النامية

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨ للدول الأعضاء. منظمة المؤتمر الإسلامي. [www.sesrtic.org](http://www.sesrtic.org)

الهوامش:

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) الحياة اللندنية، قطاع البناء في دول الخليج تضاعف في ٣ سنوات، متاح على الرابط: <http://www.daralhayat.com>

(٢٠) أحمد السيد النجار، أزمة جزر الفراء العربي وسط محيط من الفقر والتفجر، دورية شؤون عربية، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨.

(٢١) الجزيرة نت، زيادة القروض الاستهلاكية في الإمارات إلى ١٣.١ مليار دولار، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٢٢) الجزيرة نت، الاستهلاكية تهدد الاقتصاد الإماراتي، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٢٣) الجزيرة نت، الاستهلاكية تهدد الاقتصاد الإماراتي، متاح على الرابط، <http://www.aljazeera.net>

24 FAO, 2008, [www.fao.org](http://www.fao.org)

(٢٥) الجزيرة نت، توقعات بتراجع إنتاج القمح وتدهور الثروة الحيوانية بسوريا، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٢٦) الجزيرة نت، سوريا تستورد القمح للمرة الأولى منذ ١٥ عامًا، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٢٧) تصريح لسالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية للجزيرة نت، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٢٨) التقرير الاقتصادي العربي ٢٠٠٧، الأمانة العامة للجامعة الدول العربية.

(٢٩) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧ حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: <http://www.sesrctic.org>

(٣٠) للمزيد حول أنماط التعامل الرسمي مع الأزمة، انظر: التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨ حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: <http://www.sesrctic.org>

(٣١) الجزيرة نت، أزمة الغذاء تدفع دول الخليج للاستثمار الزراعي بالخارج، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٣٢) الجزيرة نت، البنك الإسلامي للتنمية يطلق مبادرة لتعزيز الغذاء لأعضائه رصد لها ١.٥ مليار دولار، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٣٣) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧ حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: <http://www.sesrctic.org>

(٣٤) الجزيرة نت، ٢٩-٤-٠٨، تصاعد الحديث في مصر بشأن ضرورة الاكتفاء الذاتي.

(٣٥) الحياة اللندنية، خطة غذائية متكاملة للعالم العربي، ٢٠٠٨/٠٤/٢١.

(36) IMF, WEO Database, [www.IMF.org](http://www.IMF.org)

(37) Nigeria: Inflation Rate Rises to 12 Percent – NBS, see: [www.allafrica.com](http://www.allafrica.com)

(38) تقرير صندوق النقد الدولي، تباطؤ الاقتصاد العالمي وتصاعد التضخم، يوليو ٢٠٠٨، متاح على الرابط: <http://www.imf.org>

(39) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧ حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: <http://www.sesrctic.org>

(٤) انظر: ( IMF.WEO Database, April 2008. See, [www.IMF.org](http://www.IMF.org)، وكذلك التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨ للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: [www.sesrctic.org](http://www.sesrctic.org)

(٥) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(3) Monthly Oil Market Report, July 2008, OPEC. See, [www.opec.org](http://www.opec.org)

(٤) القدس العربي ٢٩-٥-٢٠٠٨، من دولارين عام ١٩٧٠ إلى ١٢٦ دولارا الآن.. المسيرة الصاعدة لأسعار النفط، متاح على الرابط: [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)

(٥) الشرق الأوسط، في أول تداولات ٢٠٠٨: أسعار النفط تكسر الحانات الثلاث برقم قياسي جديد، متاح على الرابط: [www.asharqalawsat.com](http://www.asharqalawsat.com)، ود. فيصل بن أنس الحجي، أسعار النفط في عام ٢٠٠٨، في موقع أسواق عربية عن جريدة الاقتصادية السعودية. متاح على الرابط: [www.alaswaq.net](http://www.alaswaq.net)

(٦) حوار لـ أحمد السيد النجار، في المسلم نت، متاح على الرابط: [almoslim.net/node/95517](http://almoslim.net/node/95517)

(٧) هي الدول الواقعة في مجموعة الدول الإسلامية المتوسطة النمو والأقل نمواً، وفقاً لتصنيف مركز أنقرة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: [www.sesrctic.org](http://www.sesrctic.org)

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، متاح على الرابط: [www.msrintranet.capmas.gov.eg](http://www.msrintranet.capmas.gov.eg)

(٩) هي الدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للنفط وفقاً لتصنيف مركز أنقرة التابع للمنظمة. وهم إحدى عشرة دولة ( الجزائر وأذربيجان والسعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران واليابون ونيجيريا وتركمانستان).

(١٠) القدس العربي، الأسعار المرتفعة للنفط تملاً جيوب المنتجين والمستهلكين أيضاً، متاح على الرابط: <http://www.alquds.co.uk>

(١١) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧ حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، متاح على الرابط: <http://www.sesrctic.org>

(١٢) رويترز نت، ٢٩-٧-٢٠٠٨، دول الخليج تزيد الإنفاق العام بنسبة ٢٥% خلال ٢٠٠٨

(١٣) سي إن إن نت، أسس نمو الخليج "واهية" وتقوم على النفط والأحباب، متاح على الرابط: <http://arabic.cnn.com>

(١٤) الجزيرة نت، أموال الصناديق السيادية بالمنطقة تتضاعف في عامين، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(١٥) القدس العربي، الصناديق السيادية تزيد عائداً يتجاوز معدل التضخم بخمسة بالمائة على المدى الطويل، متاح على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/>

(١٦) للمزيد، انظر نشرة صندوق النقد الدولي حول مؤسسات الاستثمار الحكومية، متاح على الرابط: <http://www.imf.org>

(١٧) الجزيرة نت، صناديق الثروة السيادية تهدئ مخاوف الغرب، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

٥٤ رولاند لاكسين، هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت، لوجورنال دو فاينانس، ٢٥-٩-٢٠٠٨.

- وكذلك بوفيس فينست، اليابا أو القرآن، مجلة تشالانجر، ١١-٩-٢٠٠٨.

(٥٥) انظر على سبيل المثال: أحمد السيد النجار، "الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكي"، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٩٤-ديسمبر ٢٠٠٨.

(٥٦) الجزيرة نت، مطالبات بتعديل النظام المالي والنقدي العالمي، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٥٧) الجزيرة نت، رئيس منظمة التجارة يدعو لتشديد القواعد المالية العالمية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٥٨) الجزيرة نت، براون يدعو لتغيير أولويات المنظمات الاقتصادية الدولية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٥٩) الجزيرة نت، قطر تبدي استعدادًا للتنسيق في مواجهة الأزمة المالية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٦٠) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٨، متاح على الموقع: [www.IMF.com](http://www.IMF.com)

(٦١) مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسًا على عقب: حقائق مالية بعد الدولار، مقالة مترجمة في مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، مترجم عن "لوموند دبلوماسيك" (النسخة الإنجليزية) في نوفمبر ٢٠٠٨، ويمكن الإطلاع على النسخة العربية على الرابط: [www.caus.org.lb](http://www.caus.org.lb)

- وكذلك النسخة الإنجليزية على الرابط: [mondediplo.com](http://mondediplo.com)

(٦٢) مارتين بولار، مرجع سابق.

(٦٣) الحياة، لندن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقترح صندوق طوارئ بـ ٧٠ بليون دولار، متاح على الرابط: [www.daralhayat.com](http://www.daralhayat.com)

(٦٤) الجزيرة نت، تراجع حاد للبورصات الخليجية أسوة بالعالمية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٦٥) د. همام الشماع، تراجع أسواق المال الخليجية.. الأسباب والمعالجات، الجزيرة نت، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) الجزيرة نت، تراجع حاد للبورصات الخليجية أسوة بالعالمية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٦٨) القدس العربي، لندن، بنك الخليج الكويتي: مليار دولار خسائر بـ ١٠ أشهر، متاح على الرابط: [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)

(٦٩) الجزيرة نت، ليبيا تتطلع للاستثمار في بورصات أوروبا وأميركا، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٧٠) المرجع السابق.

(٧١) للمزيد حول هذه النقطة انظر رأى د. إبراهيم عويس في: "براون ينشط الجولات الغربية لطلب المال الخليجي"، الجزيرة نت، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٤٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، متاح على الرابط: <http://www.msrintranet.capmas.gov.eg>

(٤١) للمزيد حول وجهة النظر هذه، انظر: د. محمد عمر شابرا، التحدي الاقتصادي الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

(٤٢) محيط نت، الاقتصاد المصري يشهد طفرة اقتصادية، متاح على الرابط: <http://www.moheet.com>

(٤٣) الأسواق العربية نت، دول الخليج تزيد الإنفاق العام بنسبة ٢٥% خلال ٢٠٠٨، متاح على الرابط: <http://www.alaswaq.net/>

(٤٤) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨.

(٤٥) تقرير التنمية البشرية: مصر ٢٠٠٨، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، متاح على الرابط: [www.undp.org](http://www.undp.org)

(٤٦) الأسواق العربية نت، دراسة: ٧٠% من الأردنيين يمتلكون ٣٠% فقط من ثروة البلاد، متاح على الرابط: <http://www.alaswaq.net>

(٤٧) الجزيرة نت، البطالة بالدول العربية ١٤% وبين الأعلى في العالم، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

(٤٨) القدس العربي، الجوع يهدد دول الشرق الأوسط والمغرب العربي منتصف القرن، متاح على الرابط: <http://www.daralhayat.com>

(٤٩) التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٧.

(٥٠) الحزب الوطني الديمقراطي، أمانة السياسات، ورقة حول سياسات العدالة الاجتماعية وتحسين أحوال الفئات الأولى بالرعاية، مايو ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.ndp.org.eg](http://www.ndp.org.eg)

(٥١) د. عبد الله شحاته، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، متاح على الرابط: <http://www.pidegypt.org>

(٥٢) للمزيد حول مفهوم الأزمة وأنواعها وتاريخ الأزمات الاقتصادية، والأزمة الحالية يمكن الرجوع إلى:

- د/ عبد الله شحاته خطاب، الأزمة المالية العالمية والاقتصاد المصري، منشورات مركز شركاء التنمية، ٢٠٠٩. متاح على الرابط: [www.pidegypt.org](http://www.pidegypt.org)

- د يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٢٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.caus.org.lb](http://www.caus.org.lb)

(٥٣) صندوق النقد الدولي، نشرة مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، نوفمبر ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.IMF.org](http://www.IMF.org)

- (٨٩) تقرير عن معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ٢٠٠٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت. متاح على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>
- (٩٠) مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، متاح على الرابط: <http://www.ochaopt.org/>
- (٩١) د. ماهر تيسير الطباع، مرجع سابق.
- (٩٢) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة.
- (٩٣) جريدة عكاظ، السعودية، ٨-٤-٢٠٠٨.
- (٩٤) وكالسة الغوث الدولية، متاح على الرابط: <http://www.un.org>
- (٩٥) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة.
- (٩٦) الجزيرة نت، استمرار حصار غزة يزيد الوضع الاقتصادي قتامة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- (٩٧) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة
- (٩٨) د. ماهر تيسير الطباع، مرجع سابق.
- (٩٩) المرجع السابق.
- (١٠٠) المرجع السابق.
- (١٠١) تقرير عن معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، ٢٠٠٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت.
- (١٠٢) الجزيرة نت، الحصار يشل جميع القطاعات الاقتصادية في غزة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- وانظر أيضًا، دراسة معهد IDS: تنامي نسبة الفقر في قطاع غزة إلى ٨٠%، متاح على الرابط: <http://www.freegaza.ps>
- (١٠٣) الجزيرة نت، استمرار حصار غزة يزيد الوضع الاقتصادي قتامة، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- (١٠٤) مركز أنباء الأمم المتحدة، متاح على الرابط: <http://www.un.org>
- (١٠٥) وكالة الغوث الدولية، متاح على الرابط: <http://www.un.org/unrwa>
- (١٠٦) القدس نت، وفاة ٣ مرضى جدد بغزة نتيجة الحصار ليرتفع عدد الضحايا إلى ٢٣٣، متاح على الرابط: <http://www.alquds.com>
- (١٠٧) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة ٢٠٠٨/٣/٩، متاح على الرابط: <http://www.freegaza.ps>
- (١٠٨) بيان لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، متاح على الرابط: <http://www.wfp.org>
- (١٠٩) تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة ٢٠٠٨/٣/٩، متاح على الرابط: <http://www.freegaza.ps>
- (١١٠) الجزيرة نت، مؤتمر فلسطين للاستثمار نافذة اقتصادية أم حسر للتطبيع، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- (١١١) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو، ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.imf.org/](http://www.imf.org/)
- (١١٢) الجزيرة نت، إسرائيل تمنع تنفيذ مشروعات لتزويد الفلسطينيين بماء الشرب، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

- وكذلك: Peter Boone and Simon Johnson, "The Next World War?: It Could be Financial", Washington Post, 12/10/2008
- (٧٢) نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ٢٠٠٨، الجزيرة نت، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- (٧٣) الجزيرة نت، الأزمة الائتمانية وتراجع النفط ينعكسان على النمو الخليجي، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- (٧٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.IMF.com](http://www.IMF.com)
- (٧٥) يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٠، متاح على الرابط: [www.caus.org.lb](http://www.caus.org.lb)
- (٧٦) الجزيرة نت، الاقتصاد الباكستاني يواجه أزمة خطيرة، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- وكذلك: Economist, "An earthquake adds to Pakistan's woes, Oct 30th 2008, Available on: [www.economist.com](http://www.economist.com)
- (77) Economist, Wondering if the good times are over, Oct 30th 2008, Print edition, Available on: [www.economist.com](http://www.economist.com).
- (78) Economist, London, Nov., 2008.
- (٧٩) عبد الحافظ الصاوي، التحديات المصرية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، الجزيرة نت، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- (٨٠) الحياة اللندنية، موازنة ٢٠٠٩ الأضخم في تاريخ البلد... الانكماش الاقتصادي العالمي ينعكس على صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي، متاح على الرابط: [www.daralhayat.com](http://www.daralhayat.com)
- (٨١) الجزيرة نت، السلع الأولية أول الخاسرين من الأزمة العالمية، متاح على الرابط: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- (٨٢) القدس العربي، هيئة تنظيم السوق في الإمارات تحذر من البيع على المكشوف، متاح على الرابط: <http://www.alquds.co.uk>
- (٨٣) القدس العربي، لندن، مصر: تخفيضات ضريبية وجمركية لحفز الاقتصاد، متاح على الرابط: [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)
- (٨٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (٨٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (٨٦) أونروا، تقرير النداء العاجل، ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org)
- (٨٧) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو، ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.imf.org/](http://www.imf.org/)
- (٨٨) د. ماهر تيسير الطباع، تقرير: حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار، متاح على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>

- (١١٣) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج الضفة، تقرير رقم ٧٩ حول الشرق الأوسط، يوليو ٢٠٠٨.
- (١١٤) صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة وغزة: الاستعراض الأول للتقدم المحرز، مايو ٢٠٠٨.
- (١١٥) الجزيرة نت، فياض يطلب مساعدة البنك الدولي لدفع الرواتب، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- (١١٦) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج غزة، تقرير رقم ٧٣ حول الشرق الأوسط، مارس ٢٠٠٨.
- (١١٧) المرجع السابق.
- (١١٨) أونروا، تقرير النداء العاجل، ٢٠٠٨، متاح على الرابط: [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org)
- (١١٩) مجموعة الأزمات الدولية، تقرير حول الحكم في فلسطين: نموذج غزة، تقرير رقم ٧٣ حول الشرق الأوسط، مارس ٢٠٠٨.
- (١٢٠) الحياة، لندن، التبادل بين الدول الإسلامية ما زال متدنياً، ٢٠٠٨/٠٦/٢٩، متاح على الرابط: <http://www.daralhayat.com>
- (١٢١) الجزيرة نت، ٢٩-٤-٢٠٠٨، انطلاق المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع بالكويت.
- (١٢٢) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وللمزيد حول هذه القضية انظر: اتجاهات تجارة السلع العالمية: تقييم للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز أنقرة، متاح على الرابط: <http://www.sesrtic.org>
- (١٢٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- (١٢٤) مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، متاح على الرابط: <http://www1.cbs.gov.il>
- (١٢٥) أسواق عربية نت، تجارة العرب مع إسرائيل تنمو بمعدلات أعلى من تعاملاتهم البيينية، متاح على الرابط: <http://www.alaswaq.net/>
- <sup>١٢٦</sup> روسيا اليوم نت، القمة التركية الإفريقية للمرة الأولى في اسطنبول، متاح على الرابط: [www.rtarabic.com](http://www.rtarabic.com)
- (١٢٧) الرياض السعودية، إطلاق مرتقب للمجلس النقدي الخليجي والشكوك مستمرة حول موعد العملة الموحدة، متاح على الرابط: [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)
- (١٢٨) الجزيرة نت، دول الخليج تعيد النظر في موعد الوحدة النقدية المستهدف، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
- (١٢٩) الأسواق العربية نت، دول الخليج تسعى لتوحيد صفوفها في مواجهة الأزمة المالية، متاح على الرابط: <http://www.alaswaq.net>